مؤسسة محمد بن راشد
لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
MOHAMMED BIN RASHID
ESTABLISHMENT FOR SME DEVELOPMENT

تعريف
المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
في دبي

دليل المستخدم

الإصدار الأول
٢٠٠٩

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
صندوق بريد: ٦٦١٦٦
هاتف: ...٣٦١٣ ٩٧١٤ +
فاكس: ...٣٦٨١ ٩٧١٤ +
www.sme.ae
البريد الإلكتروني: info@sme.ae

جميع الحقوق محفوظة©

إن كافة حقوق النشر محفوظة لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الدليل أو نقله على أي نحو وبأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلاّ بالموافقة الخطية المسبقة من قبل المؤسسة.

تذكروا دائماً أنه عندما تسهم الأفكار في تطور
عقل الإنسان فإن من المستحيل أن يعود العقل
إلى انغلاقه السابق

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

تقــديم

سعادة سامي ضاعن القمزي
مدير عام
دائرة التنمية الاقتصادية
حكومة دبي

لقد قطع اقتصاد دبي أشواطاً كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، فأصبحت دبي مدينة عالمية من خلال الرؤية الثاقبة لقادتها في الماضي و الحاضر، و لطالما كان انفتاحها وترحيبها بالأعمال و المواهب من مختلف بقاع الأرض أحد أبرز علامات نجاحها، وستستمر دبي بتطبيق هذه الاستراتيجيات بهدف تعزيز مكانتها على المستوى العالمي.

ويعد قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة الدعامة الحيوية لاقتصاد دبي، ويعتبر محركاً أساسياً لعجلة النمو الاقتصادي، حيث يساهم بما يزيد عن ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدبي و يوظف حوالي ثلثي فرص العمل فيها، كما يعتبر مصدراً أساسياً لتنمية مهارات ريادة الأعمال والابتكار، و يلعب دوراً محورياً كمزود لاحتياجات الشركات الكبيرة.

وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك لعجلة النمو والازدهار في أوقات انتعاش الاقتصاد، و في فترات الركود والأزمات الاقتصادية فقد أثبتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرتها على حفظ التوازن في بيئة الأعمال و الاستمرار في النمو و خلق فرص العمل.

ومن هذا المنطلق فإن حكومة دبي تلتزم بلعب دور ريادي لتنمية هذا القطاع، حيث تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتأسيس هذه المشاريع وتنميتها لتصبح من الشركات العالمية الرائدة، مما يخدم توجه الحكومة نحو تنويع مصادر الدخل و يتيح الفرصة لتنمية قطاعات اقتصادية جديدة.

و كبداية للجهود المبذولة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة، فقد قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة – إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية – بتطوير تعريف شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث سيعمل هذا التعريف كنقطة البداية لحكومة دبي و شركائها الرئيسيين لوضع السياسات و تنفيذ المبادرات التي ستساهم في دعم وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أرجو أن يخدم هذا الدليل جميع شركائنا في مسيرة تطوير قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وأن يكون مرجعاً مفيداً لهم.

تقــديم

سعادة عبد الباسط الجناحي
المدير التنفيذي
مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل قضية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية لما تلعبه هذه المشاريع من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تعد هذه المشاريع المصدر الأساسي لريادة الأعمال و الابتكار إضافة لدورها في خلق فرص العمل، وتعمل المشاريع الصغيرة و المتوسطة على حفظ توازن الاقتصاد ودعم نموه، لسرعة تأقلمها وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة مقارنة مع الشركات الكبرى.

و وفقاً للدراسة التي أعدتها مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل ٩٨,٥٪ من مجموع الأعمال المسجلة في دبي ، وتوظف ٦١٪ من القوى العاملة في الإمارة، وتعزز هذه المشاريع ثبات الاقتصاد وتدعم ازدهاره، فهي تعد مصدراً للمشاريع الجديدة و فرص العمل في مختلف مراحل نموها، لذلك فليس من الحكمة تجاهل هذا القطاع، بل علينا أن نحرص على أن تتضمن مبادراتنا وسياساتنا الاقتصادية المستقبلية على العناصر اللازمة لمساعدة القطاع على لعب دور رئيسي في عملية التطور الاقتصادي.

وقد قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع شركائها الرئيسيين بتطوير تعريف شامل وواضح لقطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في دبي، ويعد هذا التعريف الأول من نوعه على مستوى الدولة، و يفتح لنا آفاقاً جديدة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، وستتمكن المؤسسة من قيادة مسيرة دعم و تنمية القطاع بفضل «اللغة المشتركة» والمعايير (عدد الموظفين والعوائد السنوية) التي تم تحديدها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وذلك عن طريق اقتراح السياسات وتنفيذ المبادرات المختلفة بالتعاون مع شركاء التنمية في القطاعين العام والخاص.

ختاماً اتمنى أن يولّد هذا التعريف الاهتمام اللازم لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي ودولة الإمارات ككل، وأن يعتبر هذا الدليل أساساً ومرجعاً لذلك.

شكر و تقدير

تود مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب الإشادة بالجهود المبذولة من قبل مجموعة العمل الفنية التي تم تشكيلها لضمان تحليل كافة العناصر المتعلقة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة و أخذها بعين الاعتبار عند وضع تعريف لهذا القطاع.

إضافة إلى ذلك، فقد كان الهدف من تشكيل مجموعة العمل الفنية أيضاً هو التأكد من أن يكون تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة موثوقاً وشاملاً و قابلاً للتبني من كافة الشركاء الاستراتيجيين و أصحاب العلاقة.

و تضم مجموعة العمل الفنية كل من:

مؤسسة محمد بن راشد
لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
MOHAMMED BIN RASHID
ESTABLISHMENT FOR SME DEVELOPMENT

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

مركز دبي للإحصاء
DUBAI STATISTICS CENTER

غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

EDC
مؤسسة دبي لتنمية الصادرات
Dubai Export Development Corporation

كما يتوجب الإشادة بدور وزارة الاقتصاد ودور مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الذين ساهموا في تأكيد وتوثيق مصداقية هذا المشروع.

كما يرغب فريق العمل بالتعبير عن شكره لكل من:

- الشركاء الاستراتيجيين من المؤسسات المالية و سلطات المناطق الحرة الذين تم الحصول على معلوماتهم وآرائهم كجزء من عملية التقييم التي تم القيام بها في المرحلة الأولى من المشروع.
- مؤسسات الأعمال التي شاركت في عملية الاستقصاء الخاصة بأعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تم القيام بها كجزء من عملية تطوير التعريف.

حيث تم حصر المعلومات كجزء من المرحلة الأولى من مشروع تطوير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد شكلت تلك المدخلات جزءاً رئيساً من نطاق عمل البحث الذي تم إعداد التعريف بناءً عليه.

المحتويات

لمحة تاريخية	١٧
الخلفيات و أهداف الدراسة	٣٤
أهمية التعريف المشترك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	٣٦
المبادئ الأساسية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة	٣٩
تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة – المزايا والتصميم والشرح	٤٤
• تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة	٤٤
• هيكلية تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة و فئات التصنيف	٤٥
• مزايا التعريف	٤٦
• تفسير التعريف	٤٨
– تعريف المؤشرات: عدد الموظفين	٤٨
– تعريف المؤشرات: العائد	٤٨
– تصميم هيكلية التعريف	٤٩
تقييم استقلالية الأعمال	٥١
• المشروع المستقل	٥٢
• المشروع الشريك	٥٣
• المشروع المرتبط	٥٨
الخاتمة	٦٣
الملحق	٦٤

لمحة تاريخية

رؤية الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم
(١٩١٢ - ١٩٩٠)

حظي المغفور له الشيخ راشد، حاكم دبي (١٩٥٨-١٩٩٠)، بحب الناس الكبير، وبكل احترامهم وتقديرهم، لقد حكم إمارة دبي بحنوٍ عظيم وإدراك تام لما تحتاجه الإمارة لتنطلق بسرعة إلى الأمام لتصبح مدينة حديثة بكل معنى الكلمة، وأنجز الشيخ راشد رحمه الله ما يمكن أن ينظر إليه البعض على أنه ضرب من المستحيل متسلحاً ببصيرته النافذة وبرؤيته بعيدة المدى.

انخرط الشيخ راشد في العمل السياسي منذ نعومة أظفاره كونه الولد الأول للشيخ سعيد رحمه الله إذ اعتاد على أن يحضر مجلس أبيه وكان يبدي اهتماماً بالغاً بما يدور في المجلس، ويصغي لكل الآراء والأفكار التي يطرحها الحضور، وعلاوة على ذلك كان لا يتردد في أن يمضي مع والده ساعات طوالاً يسألهم عن كل الأحداث والوقائع التي يشهدها أو تتناهى لمسمعه، يتحاور معهم ويستأنس برأيهم.

ولقد اتبع الشيخ راشد خلال فترة حكمه منهجاً دقيقاً منظماً لمتابعة الأعمال والمشاريع ضمن جدول يومي، كان يقوم بجولتين في مدينة دبي يومياً يتابع فيهما المشاريع، وكان من عادته ألا يكتفي باستطلاع سريع بل كان يتابع أدق التفاصيل لأي مشروع قيد التنفيذ في دبي، فكان يتابع كل شيء بنفسه خطوة خطوة، ولقد وفرت له جولاته تلك فرصة الالتقاء بعامة الناس عن قرب.

إن كثيراً من المشاريع التي اعتبرها الناس مستحيلة كانت بمثابة تحدٍ للمغفور له الشيخ راشد، ولقد واصل بعزم حتى أنجزها جميعاً ومن المشاريع البارزة إنشاء مستشفى آل مكتوم الذي يعد أول مستشفى حديث في الإمارات العربية المتحدة، وجسر آل مكتوم الذي يربط خور دبي بمنطقة ديرة موفراً عناء الالتفاف حول رأس الخور، ومن الإنجازات العظيمة الأخرى التي حققها المغفور له الشيخ راشد بناء مطار دبي الدولي الذي وفر طاقة استيعاب هائلة للقدر المتزايد من الزوار والوافدين إلى البلاد، وأكد إنجاز مشروعي مطار دبي الدولي وجسر آل مكتوم في عهد المغفور له الشيخ راشد أن التخطيط للبنية التحتية للمدينة لم يأت مجرد تلبية لمتطلبات المجتمع الآنية بل كان للمشروعين ارتباط وثيق برؤية الشيخ الطموحة للتطوير المستقبلي لمدينة دبي.

في السابع من اكتوبر عام ١٩٩٠ رحل الشيخ راشد رحمه الله تاركاً خلفه منهجاً واسعاً للتخطيط والتنفيذ ليتابع من بعده تطوير المدينة وتنفيذ مشاريعها، فكان لرحيل الشيخ راشد رحمه الله أثر بالغ في الأوساط العالمية فاق كثيراً خبر ولادته إذ ان إنجازاته جعلت منه شخصاً تحتفي به كل الأوساط العالمية وإنجازاته تلك هي التي قادت مدينة دبي نحو أعلى درجات التطور.

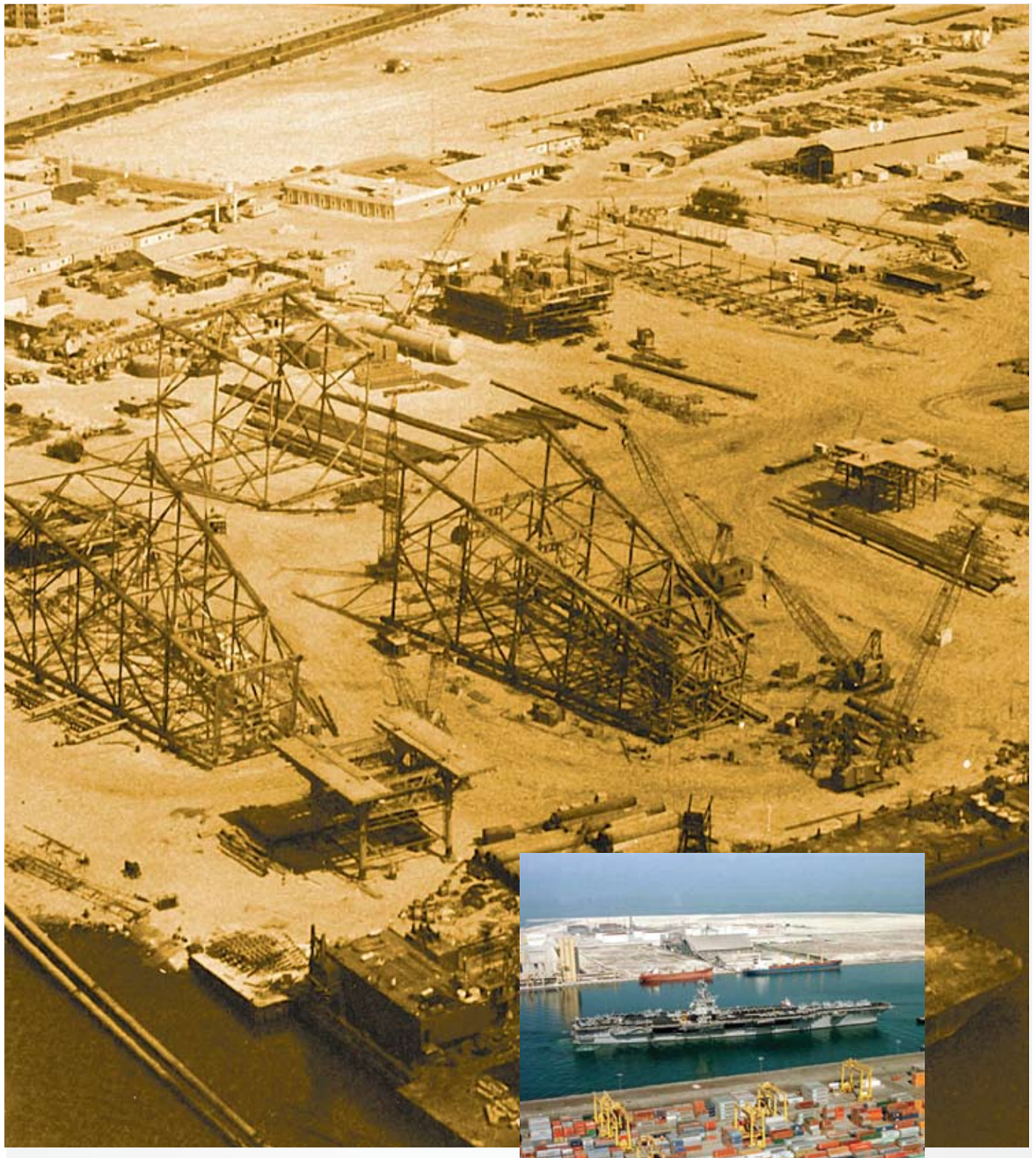

مينـاء جبل علي

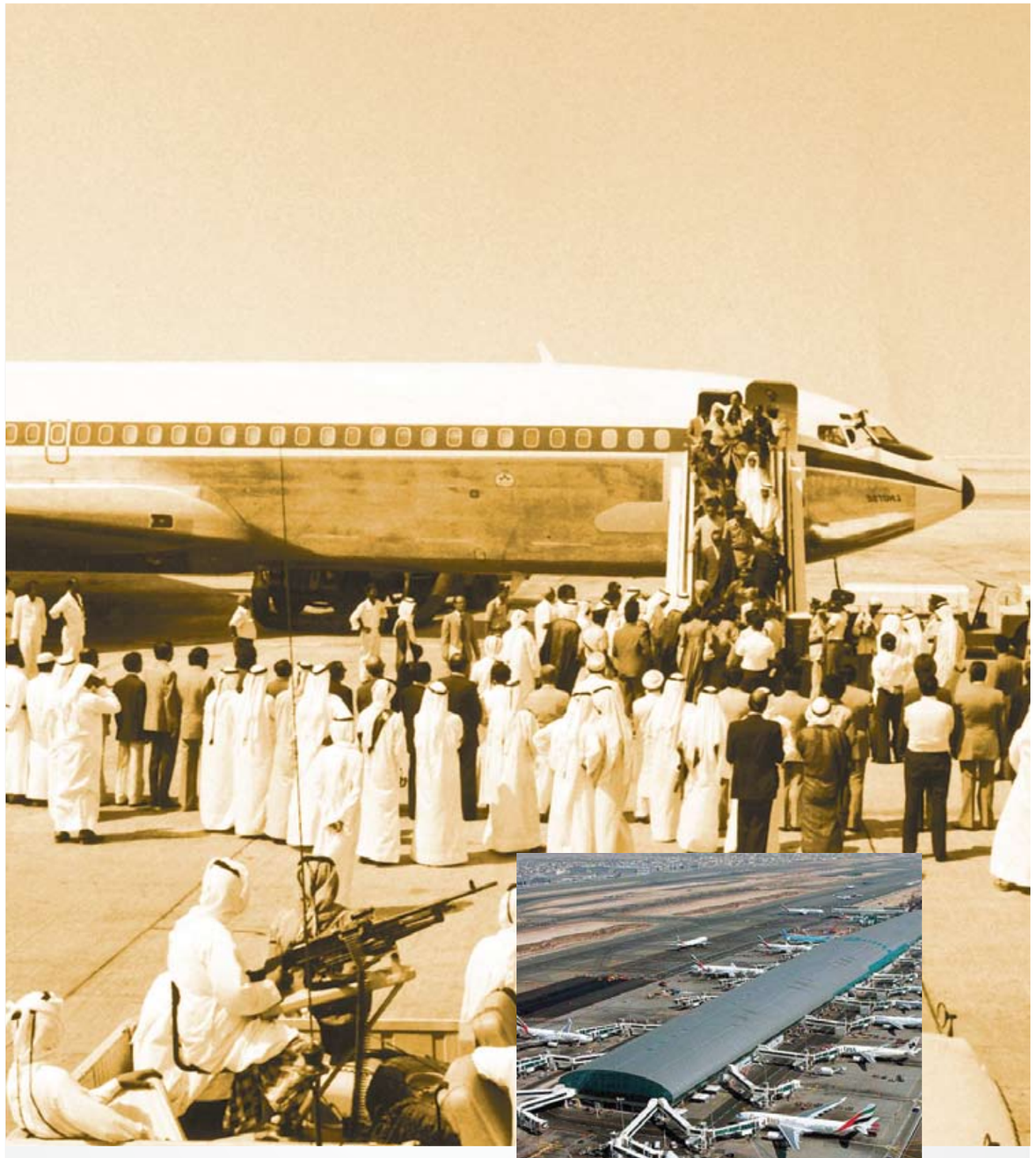

مطار دبي الدولي

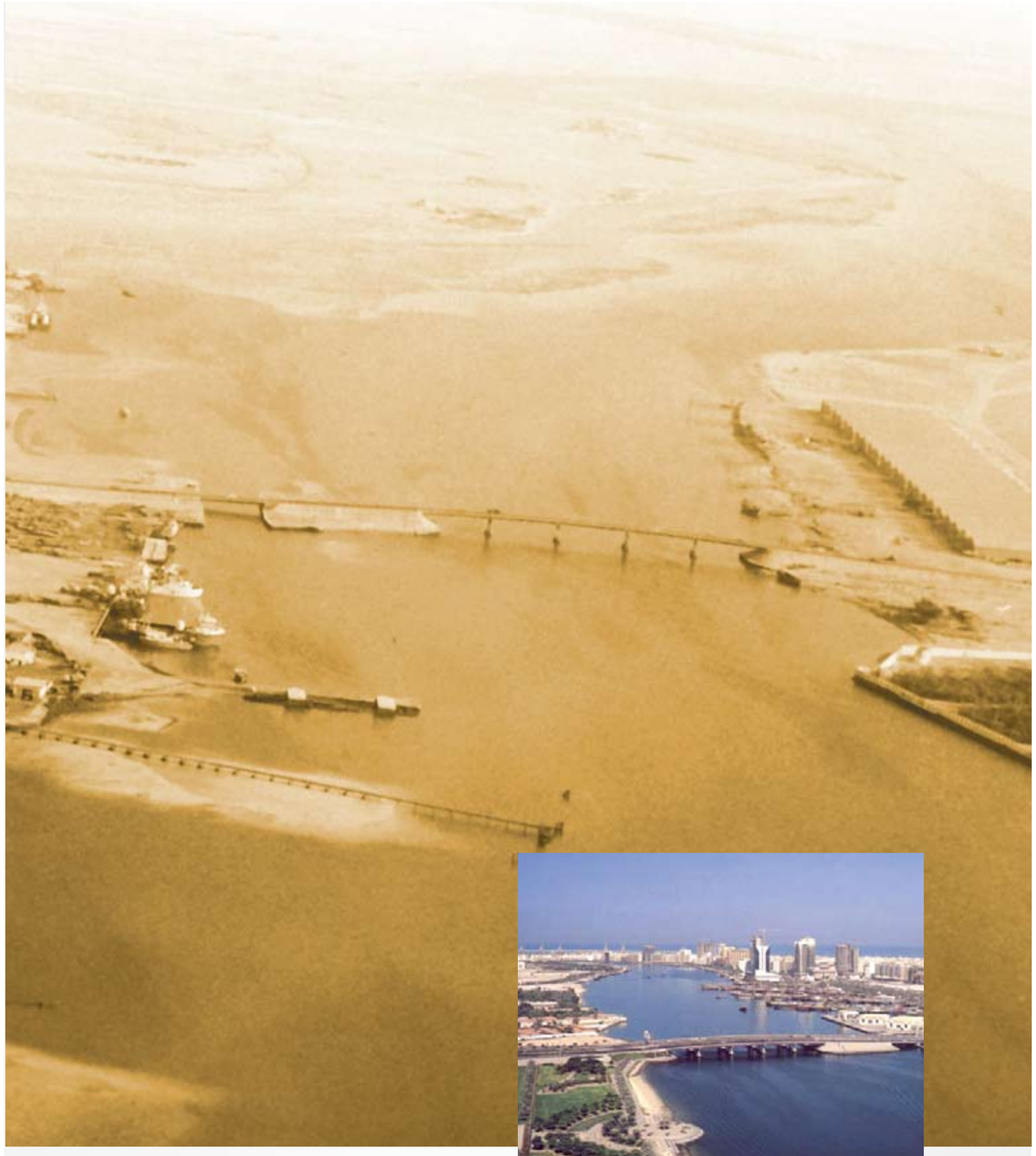

جسر آل مكتوم

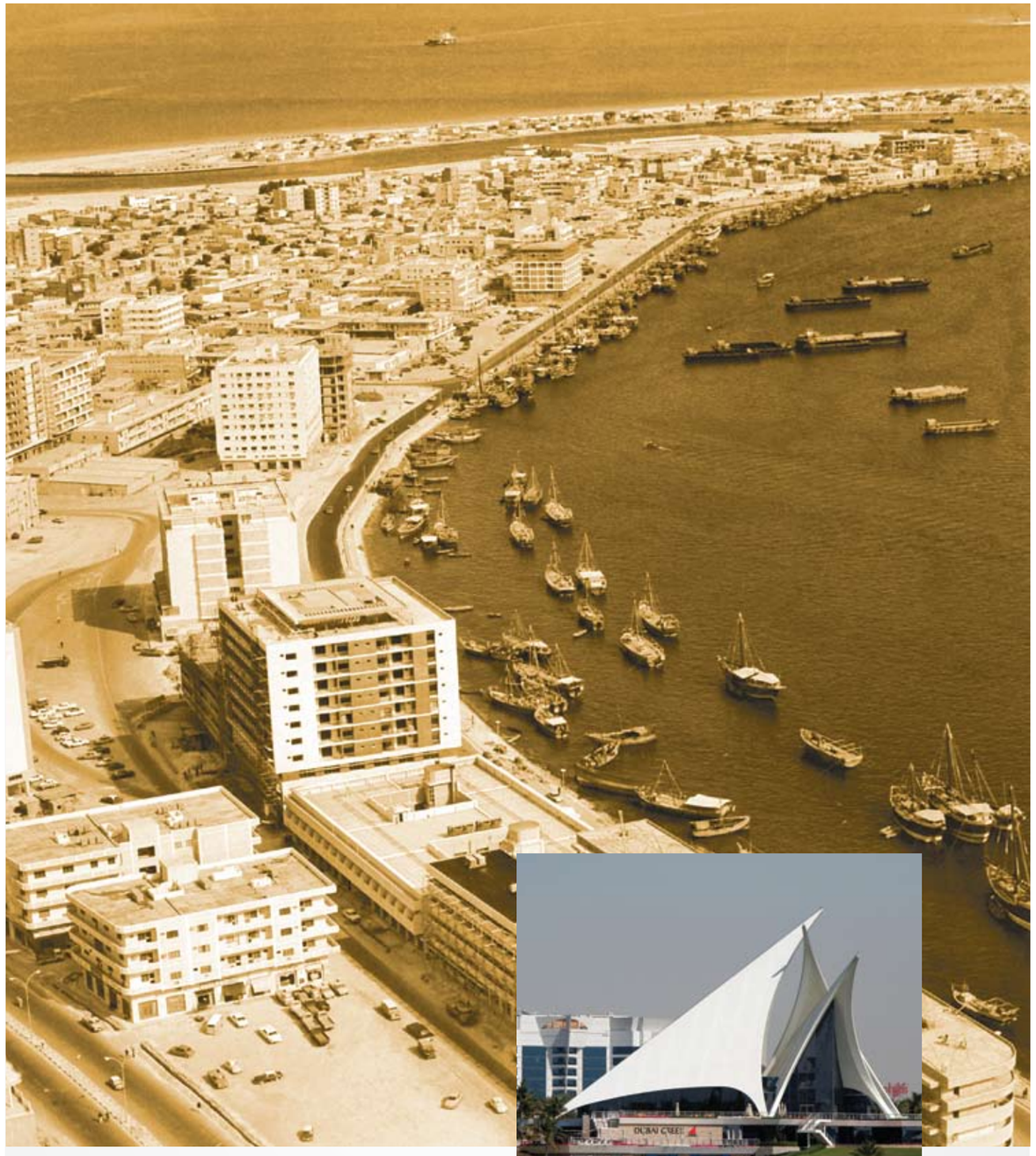

خور دبي

رؤية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

تم تعيين صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولياً لعهد دبي في يناير ١٩٩٥ حيث عمل على إكمال مسيرة التنمية التي بدأها والده الشيخ راشد رحمه الله.

واستطاع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن يمكن دبي من تبوّء مكانة دولية متميزة، بفضل الإستراتيجيات والمبادرات الطموحة التي أطلقها في كافة القطاعات، حيث أصبحت دبي وجهة تستقطب جنسيات عديدة من مختلف دول العالم بفضل قيادته الحكيمة.

وانطلاقاً من حكمته ورؤيته الطموحة، تمكن الشيخ محمد من دفع عجلة التقدم والترويج لإمارة دبي وإيصالها إلى أعلى قمم النجاح والتقدم، فأصبحت دبي قادرة على التغلب على مختلف التحديات وتحقيق رؤيته وأهدافه.

ومن أهم الإنجازات التي حققتها دبي في عهده على مدى السنوات الماضية هو إعادة هيكلة اقتصاد الإمارة، من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في اقتصادها، فمن خلال تطوير الخطط والإستراتيجيات والمبادرات، تمكنت دبي من ترسيخ خطاها على درب التنمية في إطار رؤية وتطلعات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وعملاً على تحقيق رؤاه الطموحة، أدرك سموه ضرورة وأهمية الإستثمار في موقع الإمارة الجغرافي الممتاز، ومن هنا تمكنت الإمارة من إستقطاب مشاريع ضخمة، منها ما تم تشييده على الأرض والبعض الآخر اتخذ من سطح البحر مقراً له.

لقد أدرك الشيخ محمد أنه من أجل التغلب على التحديات يجب أن يكون هناك فكر وأسلوب جديد.

برج العرب

مترو دبي

نخلة الجميرا

اتلانتس

رؤية الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم هو ولي عهد دبي، وثاني أبناء سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.
بدأ الشيخ حمدان دراسته في مدرسة راشد الخاصة في دبي، ومن ثم تابع دراسته في المملكة المتحدة، حيث تخرج من كلية (ساندهيرست) العسكرية في بريطانيا، والتي تعد إحدى أفضل المدارس العسكرية في العالم، والتحق بعدها بكلية لندن للإقتصاد.

يتمتع الشيخ حمدان بمهارات متميزة وصفات قيادية متفردة، ورثها عن والده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي.

وقد تم تعيينه رئيساً للمجلس التنفيذي في دبي في سبتمبر ٢٠٠٦، حيث أخذ على عاتقه مسؤولية متابعة أداء الجهات الحكومية في دبي، وهو أيضاً رئيس مجلس دبي الرياضي و مركز دبي للتوحد، وفي فبراير ٢٠٠٨ أصدر سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قراراً بتعيين سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولياً لعهد إمارة دبي.

ويقود الشيخ حمدان الجهود لتحقيق خطة دبي الإستراتيجية ٢٠١٥ لدعم رواد الأعمال و تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أكد سموه دوماً على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع مشيراً إلى ما تضمنته كل من إستراتيجية حكومة دولة الإمارات وخطة دبي الإستراتيجية (٢٠١٥) من تركيز على أهمية توفير الدعم والرعاية الكاملين لأصحاب المشروعات الناشئة وكذلك المطالبة بتهيئة المناخ العام وتوفير المحفزات التي من شأنها تشجيع الشباب على إطلاق مشروعاتهم الخاصة.

ومن أجل دعم رؤية الشيخ حمدان لغرس روح ريادة الأعمال لدى مواطني دولة الإمارات وبهدف تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، ركزت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مدار السنوات السبعة الأخيرة على تحقيق تلك الرؤية من خلال تنظيم مبادرات التوعية المختلفة، ودعم رواد الأعمال المواطنين من خلال تقديم خدمات إستشارات الأعمال، والتمويل، والمشتريات الحكومية، وتقديم البرامج التدريبة لتنمية القدرات والمواهب.

ومنذ إنشاء المؤسسة في عام ٢٠٠٢ وتحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم فقد تمكنت المؤسسة من تحقيق إنجازات ونجاحات ملحوظة، حيث وفرت خدمات استشارات الأعمال لأكثر من ٩٠٠٠ من رواد الأعمال من مواطني الدولة، وخدمات حضانة الأعمال لأكثر من ٢٥٠ شركة، كما تم تخصيص تعاقدات حكومية تقدر بـ ٧٢٠ مليون درهم للمؤهلين من أعضاء المؤسسة.

تعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الخلفيات و أهداف الدراسة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة محركاً أساسياً لعجلة النمو الاقتصادي ومساهماً حيوياً للناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر هذه المشاريع مصدراً أساسياً لتنمية مهارات ريادة الأعمال والابتكارات وتوفير فرص العمل.

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة في إمارة دبي حوالي٩٥٪ من مجموع تلك المشاريع في دولة الإمارات العربية المتحدة و توفر فرص عمل لحوالي٦٦٪ من إجمالي القوى العاملة في دبي.

مع ذلك، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من تحديات السوق التي تعترض تأسيسها وازدهارها، حيث تواجه هذه المشاريع غالباً صعوبات في الحصول على رأس المال أو الائتمان وخاصة في المراحل الأولى للتأسيس، كما يؤثر حجمها الصغير ومصادرها المحدودة نسبياً في عدم حصولها على التقنيات الحديثة والفرص المواتية في السوق، وتلعب الحكومات دوراً رئيسياً في تشجيع و دعم تأسيس ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق السياسات والإجراءات التي تركز على تخفيف صعوبات السوق.

و يرتبط دعم الحكومة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة مباشرة بخطتها الشاملة للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل والربط بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا المجال، تلتزم حكومة دبي بإعداد إطار عمل اقتصادي يدعم ويساهم في تحقيق نمو وتقدم وتطور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة.

و يعد التعريف المشترك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم العوامل الأساسية الخاصة بإطار عمل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل القاعدة الأولى لمعظم السياسات وبرامج التطوير المتعلقة بالقطاع، لذلك فقد أطلقت حكومة دبي عن طريق مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هذه المبادرة لوضع و تحديد تعريف معتمد لهذا القطاع.

والغرض من هذا الكتيب أن يكون دليلاً للمستخدم ومرجعاً أساسياً لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة دبي، حيث يوضح المعايير المختلفة المستخدمة لتحديد أهلية أي مشروع يكون قيد الدراسة للتصنيف ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

و يتم استخدام هذا التعريف كمعيار مبدئي لتحديد تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك يمكن إضافة عدد من العوامل المتغيرة الأخرى والتي تحددها المؤسسات والمنظمات المعنية بتقييم الطلبات المقدمة من قبل هذه المشاريع للتاكد من أهليتها للإستفادة من البرامج أو السياسات المتعلقة بالتمويل أو الدخول إلى السوق أو تطوير التقنيات أو تحسين الأعمال أو أي دعم حكومي أو مؤسسي آخر يقصد به تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تم تصميم هذا الدليل ليتم استخدامه من قبل المؤسسات الحكومية والهيئات شبه الحكومية والبنوك ومراكز الإحصاء وأية منظمات خاصة أخرى ذات علاقة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الخلفيات و أهداف الدراسة

الآلية الحسابية

وكملحق إضافي للدليل، تم تصميم آلية حسابية لتحديد تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث تسهل هذه الآلية عملية تحديد أهلية المشروع للإدراج ضمن قائمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن الغرض من الكتيب هو تعريف هذه المنظمات بتعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمبادئ الأساسية التي تم التركيز عليها في تطوير وتطبيق هذا التعريف.

وتتضمن الآلية الحسابية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد من المعطيات المطلوبة للحصول على الأهلية أي المدخلات الخاصة ببيانات مقدم الطلب (الموظفين والعوائد) والمدخلات الخاصة بعلاقات الأعمال مثل الشراكات والترابط والمعايير الأخرى المطلوبة ليكون المشروع مقدم الطلب مؤهلاً للإدراج ضمن فئة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

عند إدخال كافة المدخلات المطلوبة، يتم استخدام المعطيات التي تظهرها الآلية لتحديد فيما إذا كان المشروع مقدم الطلب مؤهلاً للتصنيف ضمن المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أم لا بالإضافة إلى فئة المشروع (سواء كان متناهي الصغر أو صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً).

وتأخذ المعطيات كافة المعايير المطلوبة للتأهل بعين الاعتبار بما في ذلك فئة التصنيف (طبقاً لتعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بالإضافة إلى معايير المشاريع المستقلة/ غير المستقلة.

تنويه: تم استخدام تعبير «المشاريع الصغيرة والمتوسطة» وتعبير «المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة» في الدليل بشكل متبادل، حيث يشير التعبيرين لنفس القطاع، و لكن تعبير «المشاريع الصغيرة والمتوسطة» هو الأكثر شيوعاً و استخداماً بشكل عام، و يشمل المشاريع متناهية الصغر.

أهمية التعريف المشترك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

من الضروري أن تعتمد السياسات و المبادرات المصممة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تعريف مشترك لضمان تناسقها و فعاليتها، إضافة إلى ذلك، يعمل التعريف المشترك على تقديم وسيلة معتمدة لتقييم أداء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة و مدى إسهامه في الاقتصاد الكلي.

و يقدم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة «لغة مشتركة» تجمع بين كافة الشركاء الاستراتيجيين الذين يمارسون أعمال وأنشطة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك،

يعمل التعريف كنقطة مرجعية وإطار عمل لتنفيذ المبادرات المتعددة التي تهدف إلى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي.

الشكل التوضيحي ١: الغرض من التعريف المشترك

يقدم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة "لغة مشتركة" يستخدمها جميع أصحاب العلاقة الذين يمارسون أعمال وأنشطة تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة متنوعة

الشكل التوضيحي ٢ : إطار العمل الخاص بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنه المعيار الأساسي لاستهداف المشاريع بالإضافة إلى قياس مدى فعالية البرامج والسياسات المذكورة.

ومن المفترض أن يقدم التعريف إطار عمل لتحقيق منافع هذه البرامج والسياسات والتي تظهر كتطور في الميزة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ونمو درجة تخصص الأعمال وتبني التقنيات الحديثة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين عدد أكبر من الحصول على التمويل وفرص التوسع في الأسواق.

بالإضافة إلى ذلك، إن هذه الفوائد ستعزز مكانة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة في التصنيفات العالمية، و ستسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية و توفير فرص عمل مميزة.

أهمية التعريف المشترك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشكل التوضيحي ٣: إطار العمل المحتمل بخصوص برامج وسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبادئ الأساسية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

١. تم أخذ كافة الخصائص التي تضمن الجودة والشمولية بعين الاعتبار عند تطوير وتصميم التعريف.

الشكل التوضيحي ٤: مواصفات التعريف الجيد

٢. تم تطوير التعريف بشكل عملي منتظم، بالاعتماد على عدد من النقاط الأساسية التي مثلت مدخلات عملية تطوير التعريف:

الشكل التوضيحي٥ : مدخلات عملية تطوير التعريف

٣ الهدف من التعريف أن يعمل كمرجع وإطار عمل لتنفيذ المبادرات المتعددة التي تهدف لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي. ويشكل التعريف «اللغة المشتركة» التي سيجمع عليها أصحاب العلاقة الذين يمارسون أعمال وأنشطة تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة متنوعة، وتمت رؤيتها على أنها خطوة تأسيسية نحو النمو الشامل والمستمر لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة. في السيناريو الاقتصادي الحالي حيث لا يوجد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة معتمد بشكل رسمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تمت رؤية التعريف المقترح على أنه الخطوة الأولى لتأسيس تعريف شامل يكون نافذاًفي الدولة.

وتماشياً مع الممارسات الأفضل دولياً يجب أن تتم مراجعة التعريف بشكل دوري (مرة على الأقل كل ثلاث سنوات) لتأكيد استمرار فعاليته وتوافقه مع التركيب الاقتصادي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة.

٤. سيتم اعتبار كافة الأعمال التي تتمتع بوضع قانوني أنها مشمولة في نطاق التعريف، سواءًالأعمال التي تم تسجيلها لدى دائرة التنمية الاقتصادية أو تلك التي تم تسجيلها في المناطق الحرة.

٥ تم تصميم التعريف باعتباره اللغة المشتركة لنواحي مختلفة من بيئة وتطوير أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتنوعة، أي تم تصميم التعريف بشكل عام لخدمة أغراض متعددة بما في ذلك الحصول على التمويل وتسهيل الدخول في السوق وتحسين القدرة على اعتماد التكنولوجيا وتعزيز التنافسية والإنتاج و توفير فرص العمل.

لذلك تم تصميم التعريف لاستخدام مختلف الشركاء الاستراتيجيين و أصحاب العلاقة الذين يمارسون أعمالاً متعددة تسهم في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث يهدف التعريف ليوازن بين الأساليب المختلفة والمتعارضة على تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل وجهة نظر متوازنة.

٦. شددت السياسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة مسبقاً على تعزيز مشاركة المواطنين من دولة الإمارات العربية المتحدة في القطاع الخاص. بناءً على ذلك، من المحتمل أن تركز بعض البرامج التي تتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مشاركة وتوظيف المواطنين من دولة الإمارات العربية المتحدة.

على الرغم من ذلك، يجب التوضيح بأن المؤسسات الحكومية التي تسيّر هذه البرامج تتمتع بالمرونة لتصميم معاييرها الخاصة لأغراض التوطين. بناءً على ذلك، لا يبحث تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن وضع شروط مشاركة المواطنين من دولة الإمارات العربية المتحدة في الأعمال ومن المتوقع أن تتم إضافة الشروط المذكورة من قبل المنظمات الحكومية المعنية حسب تركيز سياستها. لذلك لا يوجد بند/شرط صريح بالحد الأدنى لمساهمة المواطنين من دولة الإمارات العربية المتحدة أو دورهم المتعلق بالتعريف، وفي النتيجة، لن يتأثر التعريف بأي تغييرات محتملة على متطلبات الشركات المحلية بخصوص تسجيل الأعمال في الدولة على سبيل المثال لائحة ملكية ٤٩٪ و ٥١ ٪ (أو أي تعديل مقترح عليها).

٧. يصنف التعريف أعمال قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لثلاثة فئات– التجارة والصناعة والخدمات (تشكل قطاعات تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وقد تم تصميم التعريف بأسلوب يجعله يشمل جميع التصنيفات للأنشطة المختلفة، مما يبين مرونة التعريف وشموليته.

على سبيل المثال، يبين الشكل التوضيحي التالي كيفية شمول قطاعات التعريف للأنشطة المختلفة في الإصدار الرابع للمعيار الدولي للتصنيف الصناعي(ISIC Rev.4)

** الإصدار الرابع للمعيار الدولي للتصنيف الصناعي هو الإصدار المعتمد من قبل دائرة التنمية الاقتصادية في دبي ومركز دبي للإحصاء.

التوضيح٦ : التصنيف الصناعي وفق القطاع (توضيح بخصوص الإصدار ٤ لمعيار التصنيف الصناعي الدولي)

** لمرجع مفصل لقائمة معيار التصنيف الصناعي الدولي (الإصدار٤)، يرجى الرجوع إلى الملحق.

٨. كما تم التوضيح سابقاً الهدف من التعريف أن يعمل كمرجع يتم استخدامه واعتماده من قبل الجهات المتعددة التي تركز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية والبنوك ومؤسسات التمويل، ومن المتوقع أن تقوم هذه الجهات باعتماد واستخدام التعريف بمرونة حسب اختيارها، كما يمكنها استخدام عوامل متغيرة إضافية على سبيل المثال: مؤسسة حكومية تركز على تنمية الصادرات بإمكتنها أن تختار عامل «الجاهزية للتصدير» على أنه معيار إضافي بالإضافة إلى معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٩. يجوز أن يستخدم التعريف ليشمل المشاريع حديثة التأسيس، وفي هذه الحالة تكون مؤهلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة مبنية على أساس العوائد المخطط لها وعلى عدد الموظفين حسب خطة العمل المقدمة **.

بحيث تقوم الجهة المقيمة للمشروع بالتحقق من صلاحية خطة العمل المقدمة.

** الهدف من استخدام تقديرات العوائد و عدد الموظفين الواردة في خطة العمل، هو تقييم مدى موافقة المشروع حديث التأسيس لفئات التعريف عند وصوله لمرحلة الاستقرار، وبشكل عام لمعظم المشاريع تعتبر السنة الثالثة بعد التأسيس هي نقطة الاستقرار و الاستمرارية.

بناءاًعلى ذلك، يمكن استخدام تقديرات عدد الموظفين والعوائد المتعلقة بالسنة الثالثة من خطة العمل لاختبار أهلية المشروع للتصنيف ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تم تعريف المشروع الصغير والمتوسط على أنه أي مشروع تقع أعداد الموظفين والعوائد الخاصة به ضمن الحدود الموضحة بالتعريف بحسب القطاع الذي ينتمي إليه (التجارة/الصناعة/الخدمات) كما تم تحديد ذلك في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموضح في نصٍ لاحق.

و يتم تعريف المشروع على أنه أي مشروع يمارس نشاط اقتصادي بصيغة قانونية ويشمل أي عمل مسجل لدى سجل تجاري (على سبيل المثال دائرة التنمية الاقتصادية في دبي) أو لدى سلطة منطقة حرة أو منطقة صناعية.

و يتطلب تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحديد عدد الموظفين والعوائد السنوية للمشروع، ويشترط توفرهما.

يقدم التعريف فئات للتصنيف، وفقاً للتالي :

- ثلاث مجموعات أو قطاعات: تجارة/ صناعة/خدمات (حسب ما تم ذكره بمزيد من التفصيل في قائمة التصنيف، تم تجميع كافة القطاعات في تصنيف الإصدار الرابع لمعيار التصنيف الصناعي الدولي مقابل قطاعات التعريف الثلاثة الرئيسية.
- تصنيف الأعمال على أساس الحجم: متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

الشكل التوضيحي ٧ : المعيار الخاص بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

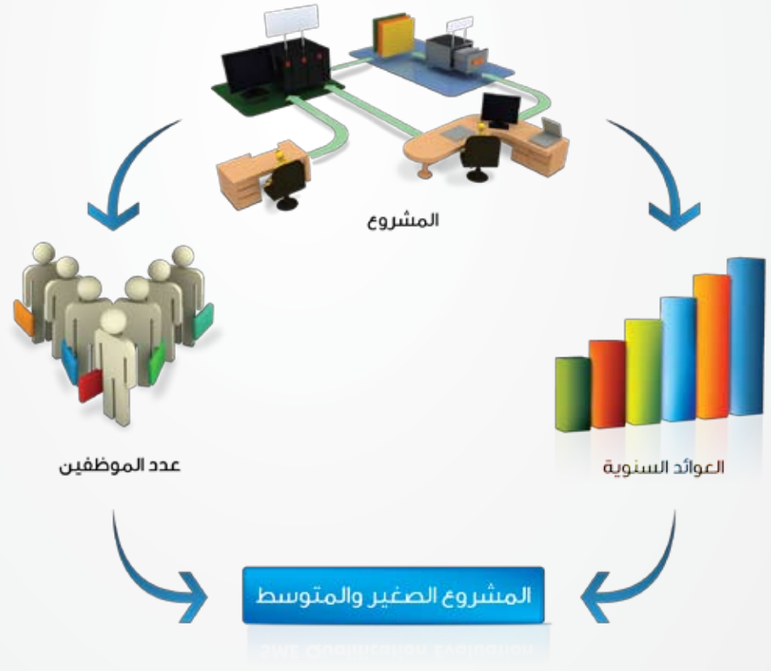

هيكلية تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة و فئات التصنيف

فيما يلي توضيح لفئات التصنيف التي يحددها التعريف :

الشكل التوضيحي ٨ : (تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة) و فئات التصنيف

فئة المشروع	القطاعات	التجارة		الصناعة		الخدمات	
		الموظفين	العوائد	الموظفين	العوائد	الموظفين	العوائد
		المجموع	مليون درهم إماراتي	المجموع	مليون درهم إماراتي	المجموع	مليون درهم إماراتي
متناهية الصغر		<= ٩	<= ٩	<= ٢٠	<= ١.	<= ٢٠	<= ٣
صغيرة	و	<= ٣٥	<= ٥٠	<= ١٠٠	<= ١٠٠	<= ١٠٠	<= ٢٥
متوسطة		<= ٧٥	<= ٢٥٠	<= ٢٥٠	<= ٢٥٠	<= ٢٥٠	<= ١٥٠

قطاع التجارة:

مشروع متناهي الصغر: أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل٩ وعائد أقل من أو يعادل ٩ مليون درهم.

- **مشروع صغير:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل ٣٥ وعائد أقل من أو يعادل٥٠ مليون درهم.
- **مشروع متوسط:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل ٧٥ وعائد أقل من أو يعادل ٢٥٠ مليون درهم
- يعتبر أي مشروع بعدد موظفين يزيد عن٧٥ أو عائد أكبر من ٢٥٠ مليون درهم أنه مشروع كبير.

قطاع الصناعة:

مشروع متناهي الصغر: أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل٢٠ وعائد أقل من أو يعادل ١٠ مليون درهم.

- **مشروع صغير:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل١٠٠ وعائد أقل من أو يعادل١٠٠ مليون درهم.
- **مشروع متوسط:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل ٢٥٠ وعائد أقل من أو يعادل ٢٥٠ مليون درهم.
- يعتبر أي مشروع بعدد موظفين يزيد عن٢٥٠ أو عائد أكبر من ٢٥٠ مليون درهم أنه مشروع كبير.

قطاع الخدمات:

- **مشروع متناهي الصغر:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل ٢٠ وعائد أقل من أو يعادل ٣ مليون درهم.
- **مشروع صغير:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل ١٠٠ وعائد أقل من أو يعادل ٢٥ مليون درهم.
- **مشروع متوسط:** أي مشروع بعدد موظفين أقل من أو يعادل ٢٥٠ وعائد أقل من أو يعادل ١٥٠ مليون درهم.
- يعتبر أي مشروع بعدد موظفين يزيد عن ٢٥٠ أو عائد أكبر من ١٥٠ مليون درهم أنه مشروع كبير.

مزايا التعريف

من أهم مزايا التعريف الأساسية:

«المتانة و الفعالية» حيث أن التعريف يشترط الاعتماد على معياري عدد الموظفين و العوائد لتصنيف المشاريع.
وتعكس فئات التصنيف لكل قطاع المواصفات الخاصة و الفريدة والمتنوعة للقطاع (التجارة والخدمات والصناعة).

على سبيل المثال نسبة عدد الموظفين إلى العوائد المتعلقة بقطاع التجارة لكل فئة تصنيف هي أكثر انخفاض من النسب المتوافقة لقطاعي الصناعة والخدمات. مما يعكس مواصفات نموذجية للمؤسسات التجارية.

يغطي التعريف ما بين ٩٧٪ و٩٩٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، فعلى سبيل المثال: النسبة الإجمالية من المشاريع التي يكون فيها أقل من ٧٥ موظف وتكون العوائد أقل أو تساوي ٢٥٠ مليون درهم في قطاع التجارة وأقل أو تساوي ٢٥٠ موظف والعوائد أقل أو تساوي ٢٥٠ مليون درهم في قطاع الصناعة أو أقل أو تساوي ٢٥٠ موظف والعوائد أقل أو تساوي ١٥٠ مليون درهم في قطاع الخدمات تشكل ما بين ٩٧٪ و٩٩٪ (مما يتماشى مع مواصفات قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة في البلاد المختلفة).

يتوافق تصميم إنشاء التعريف مع أفضل الممارسات العالمية.
وتعكس فئات تصنيف المشاريع المتعددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الوضع المثالي للهيكل الهرمي للقطاع و الذي تم استنباطه من دراسة و تحليل قطاعات الأعمال والاقتصاد العالمية.

كما يلقى الضوء على الدور التنموي و الداعم الذي تركز عليه الجهات المنظمة و الداعمة للقطاع حيث يضمن التعريف تغطية كافية للأعمال التي تصنف كأعمال صغيرة ومتوسطة.

الشكل التوضيحي ٩: مزايا التعريف

تم تطوير التعريف المقترح بأسلوب متوازن لتأكيد التطابق مع الممارسات الدولية و واقع القطاعات المختلفة وتغطية الأعمال التي تشكل المشاريع الصغيرة و المتوسط

تفسير التعريف

تعريف المؤشرات: عدد الموظفين

يعتبر عدد الموظفين معيار مهم وأساسي لتحديد الفئة التي ينتمي إليها المشروع قيد التقييم، ويغطي المؤشر الموظفين الذين يقومون بأعمال بدوام كامل وأعمال بدوام جزئي وأعمال موسمية وتتضمن ما يلي:

- الموظفين
- أشخاص يعملون لصالح المشروع ويكونوا تابعين له ويعتبروا موظفين بموجب القانون
- المالك – المدراء
- شركاء يدخلون بنشاط منتظم في المشروع ويستفيدون من المنافع المالية للمشروع.

لا يشمل احتساب المتدربين أو الطلاب الذين يخضعون إلى تدريب مهني وفق عقود تدريب مهني، لا تظهر في سجلات العمل في العدد الأساسي/عدد الموظفين.

يتم تعريف الموظف على أنه شخص يعمل لدى شخص آخر بموجب أي عقد تشغيل علني أو ضمني أو شفهي أو خطي حيث يتمتع صاحب العمل بالصلاحية أو بالحق في الإشراف على الموظف وتوجيهه بالتفاصيل الأساسية الخاصة بكيفية تنفيذ العمل.
في أي عمل عندما يقوم الموظف بنشاط إنتاجي مع الرغبة بشكل عام في الحصول على ربح، فإن الموظف يساهم في تشغيل المشروع مقابل ألأجر الذي يُدفع له.

تلخيصاً لهذا الموضوع، يعتبر الموظف هو أي شخص:

- **يعمل في النشاط الاقتصادي المرتبط أو المتعلق بأعمال الشركة في مجالات التشغيل/العمل والمحافظة على الأعمال وإدارتها،**
- **يحصل على راتب/أجر لقاء الخدمات التي يقدمها**

لتحديد عدد الموظفين يتم تطبيق نظام وحدات العمل السنوية من خلال أعمال المشروع تحت الدراسة، يتم توضيح النظام فيما يلي:

نظام وحدات العمل السنوية :

يتم احتساب كافة الموظفين الذين يعملون بدوام كامل والذي قاموا بالعمل طوال السنة كوحدة واحدة (١)
فيما يتعلق بالموظفين الذين يعملون على أساس فصلي أو بوقت جزئي والموظفين الذين يعملون في جزء من السنة يتم الاحتساب حسب الوقت (بالأشهر) الذي قضاه الموظف في المنظمة خلال السنة.

مثال: في حال استخدمت شركة البناء ٥٠ موظفاً يعملون بعقود تمتد لستة أشهر يتم الاحتساب كما يلي ٥٠ X ١٢\٦ = ٢٥ إضافة إلى ذلك يتم الأخذ بوضع الاحتساب بخصوص المدة المشار إليها (أي سنة المحاسبة المذكورة).

تعريف المؤشرات: العائد

العائد هو عنصر أساسي آخر من التعريف ويعرف كما يلي:

- العائد: هو الدخل الذي يتم الحصول عليه من بيع البضائع/تقديم الخدمات إلى العملاء.

- يتم توضيح هذا العنصر على أنه قيمة (بالدرهم الإماراتي) وليس كمية البضائع المباعة أو الخدمات المقدمة، في الواقع هو القيمة المالية للبضائع المباعة والخدمات المقدمة من قبل الشركة خلال مدة الحساب (١٢ شهرا).
- يتم تعريف العائد أيضاً على أنه عنصر «بيان الدخل» من حساب الربح والخسارة الخاص بالأعمال ويأخذ بعين الاعتبار قيمة الدخل التي تم الحصول عليها من خلال الأعمال عن طريق المشاركة في الأنشطة ضمن سياق الأعمال الطبيعية
لا يتضمن العائد «دخل آخر» أو «دخل غير عامل» مثل الدخل من الفائدة أو توزيع الأرباح أو حقوق الملكية المدفوعة من قبل المؤسسات الأخرى.
- لا يمكن استبدال المصطلح «العائد» بالدخل الصافي أو الربح الصافي والذي يمثل الأرباح الصافية من الأعمال بعد خصم كافة

المصاريف المباشرة والعاملة ومصاريف الفائدة على القروض والدفعات الضريبية.

- على نحو مشابه يعتبر مصطلح «الناتج» جزءاً من العائد، حيث يمكن الحصول على الناتج من قيمة المبيعات ناقص التكاليف المباشرة المتكبدة في إنتاج البضائع وتقديم الخدمات.
- بناءاً على ذلك يرتبط تعريف العائد بالتفسير الحسابي أكثر مما يرتبط بالتفسير الاقتصادي

تصميم هيكلية التعريف

يتوجه تصميم هيكل التعريف بشكل ضمني إلى تصنيف المشروع، أي في حال مقارنة كل من حالات عدد الموظفين و العائد مقابل تصنيف خاص (متناهي الصغر/صغير/متوسط): تكون الخطوة التالية هي التأكد مما إذا كانت البيانات تحقق معيار المستوى/التصنيف التالي في الترتيب المتتالي:

أي: متناهي الصغر ← صغير ← متوسط ← كبير

مادة١: قراءة التعريف

بالنظر إلى التعريف في القطاع التجاري أي الموظفين أقل من٧٥ والعائد أقل من٢٥٠ مليون درهم:

يتوجب أن يتحقق الشرطين لتأهيل المشروع ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
في حال وجود٥٠ موظفاً في أي مشروع مستقل وعائد يبلغ ٣٠٠ مليون درهم لا يتم تصنيفه على أنه مشروع صغير أو متوسط حيث أنه يتجاوز الحد المسموح للعائد. على نحو مشابه لا يجتاز أيضاً أي مشروع آخر يحتوي على ١٢٠ موظفاً وعائد يبلغ ١٢٠ مليون درهم اختبار التصنيف حيث أنه يتجاوز الحد المسموح لعدد الموظفين.

تُطبق نفس النظرية على التصنيفات متناهية الصغر /الصغيرة والمتوسطة ضمن مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
مثال: مشروع لتقديم الخدمات (مستقل) لديه٥٠ موظفين وعائد يبلغ ٢ مليون درهم هو مشروع متناهي الصغر (شرط المشروع متناهي الصغر هو أقل أو يساوي ٢٠ موظفاً وعائد يبلغ أقل أو يساوي ٣ مليون درهم). في هذه الحالة يتحقق كلا الشرطين لحساب عدد الموظفين والعائد الذي يتم تحقيقه.
من خلال دراسة مشروع آخر لتقديم الخدمات (مستقل) لديه٤٠ موظفين وعائد يبلغ ١٤ مليون درهم. هذا المشروع لا يجتاز فحص المشاريع متناهية الصغر حيث أنه يتجاوز حد العائد للمشاريع متناهية الصغر التي تقدم الخدمات. الخطوة التالية هي الانتقال إلى المستوى الأعلى في الترتيب وفحص مؤهلات المشروع والمعيار المقابل لها على التوالي. في هذه الحالة يتم مقارنة المشروع مقابل معيار المستوى التالي أي «المشاريع الصغيرة».
عند التقييم مقابل شروط فئات الشركات الصغيرة أي أصغر أو يساوي ١٠٠ موظف وعائد أصغر أو يساوي ٢٥ مليون درهم ولقد تحقق ذلك أي ٤٠ موظفين وهو عدد أصغر من ١٠٠ وعائد يبلغ ١٤ مليون درهم وهو أصغر من ٢٥ مليون درهم.
في هذه الحالة يتم اعتبار المشروع المذكور على أنه مشروع «صغير».

توفير البيانات واستمرارية التصنيف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تخضع عملية التحقق من البيانات المطلوبة أي عدد الموظفين والعائد الخاص بالمشروع قيد الدراسة لرغبة الجهة التي تستخدم التعريف لتقييم المشروع وتصنيفه كمشروع صغير أو متوسط.

فعلياً قد تحتاج الجهة أن تنقل عبء إعداد وتوفير البيانات المطلوبة بشكل يمكن الاعتماد عليه إلى المشروع المتقدم، إضافة إلى ذلك يعود للجهة تحديد مستوى الصرامة للتثبت والتحقق من صحة البيانات المقدمة.

مثلاً يجوز لأية جهة فرض شرط إلزامي على المشروع المتقدم لتوفير بيانات مالية مدققة والتحقق منها، و يجوز لجهة أخرى اعتماد وجهة نظر أكثر مرونة في هذا الخصوص والموافقة على البيانات غير المدققة/الدفاتر الحسابية غير الرسمية أو دفاتر حسابات الشركة مع بعض معايير التحقيق الداخلية الإضافية.

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة- المزايا والتصميم والشرح

وبغض النظر عن المصدر، يتوجب أن ترتبط البيانات بفترة سنوية للحسابات (أي سنة واحدة). في حال تجاوز المشروع عدد الموظفين أو الأسقف المالية خلال السنة المذكورة فهذا لن يؤثر على وضعه في حال تصنيف المشروع على أنه من المشاريع الصغيرة أو المتوسطة عند التقييم. ويتم الإبقاء على هذا الوضع الذي بدأ عليه المشروع، و يفقد المشروع هذا الوضع في حال تجاوزه المستويات المحددة في فترة الحسابات التالية.
على العكس من ذلك، يحصل المشروع على تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حال كان في السابق مشروعاً كبيرأثم انخفض إلى مستويات مالية أقل خلال فترة الحسابات التالية.

بناءً على ذلك، تعتمد درجة تقييم المشروع بخصوص تصنيفه على معايير و سياسات الجهة الداعمة او صاحبة العلاقة، حيث من المفترض تحديد التصنيف الخاص بالمشروع لتحديد مستوى الدعم المطلوب حيث تحتاج الجهة الداعمة فعلياً للتأكد من استمرارية صحة تصنيف المشروع قيد الدراسة سنويا.

تقييم استقلالية الأعمال

تقييم استقلالية الأعمال

البعد الآخر في التعريف هو تحديد استقلالية المشروع قيد الدراسة، هناك ثلاثة تصنيفات محتملة بالاعتماد على معيار الاستقلالية (١) المشروع المستقل، (٢) المشروع الشريك، (٣) المشروع المرتبط

ويتم توضيح هذه التصنيفات في ما يلي:
الهدف الهام والعقلاني المتعلق باستقلالية المشروع التجاري هو الحصول على فهم أكبر للوضع الاقتصادي للمشروع قيد الدراسة وتصفية هؤلاء المتقدمين بطلبات الذين قد يتجاوز وضعهم الاقتصادي فعلياً للمستويات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بناءً على ذلك، تم التمييز بشكل واضح بين الأنواع المختلفة للمشاريع بالاعتماد على ما إذا كانت مستقلة وما إذا كانت لديها حصص لا تسمح بالسيطرة)مشروع شريك) أو ما إذا كانت هذه المشاريع مرتبطة بمشاريع أخرى، ويناقش القسم التالي هذه العلاقات وتأثيراتها على المشاريع التجارية التي يتم تقييمها كمشاريع صغيرة ومتوسطة.

ويعتمد تصنيف المشاريع على المعايير المختلفة المرتبطة بفئات المشاريع الثلاثة (المستقلة، المرتبطة، الشريكة) و المشتقة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بخصوص حسابات الاستثمارات.

المادة ٢: المعايير الدولية لحساب الاستثمارات

- يكون للشركة التي تملك ما يصل إلى ٢٠ ٪ من الأسهم في مشروع آخر تأثير بسيط على الشركة التي تم شراء الحصص فيها.
- يكون للشركة التي تملك ما بين ٢٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من الأسهم في مشروع آخر حق التصرف باعتبارها مؤثر أساسي على المشروع، حيث يعتبر المشروع الذي تم شراء الحصص فيه كمشروع شريك.
- تعتبر الشركة التي تملك ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الأسهم في مشروع آخر شركة أم، حيث يكون لها حق السيطرة على المشروع الذي تم الاستحواذ عليه، ويتصرف المشروع الذي تم شراء الحصة فيه على أنه مشروع تابع.

المشروع المستقل

يصنف أي مشروع على أنه «مشروع مستقل» في حال كان هذا المشروع مستقلاً بشكل كامل أو في حال كان لديه شراكات صغيرة مع مشاريع أخرى (كل منها أصغر أو = ٢٠٪).

التوضيح ١٠: المشروع المستقل

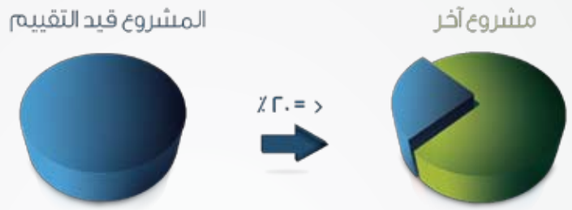

المشاريع المستقلة

يعتبر أي مشروع أنه «مستقل» في حال كان يملك ٢٠٪ أو أقل من (رأس المال أو حقوق التصويت) في مشروع آخر و/أو كان مشروع آخر يملك أقل أو ما يعادل ٢٠٪ أو أقل من الحقوق في المشروع قيد الدراسة.

في حال كان المشروع مستقل يقوم هذا المشروع فقط باستخدام بيانات عدد الموظفين والعائد الموجودة في بياناته المالية الخاصة (غير المدمجة) للتحقق ما إذا كانت تتوافق مع بدايات مستويات تصنيف الفئات ضمن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التوضيح١١ : المشروع المستقل (مع القيم)

«أ» هي شركة للسفريات ويعمل بها ١٥ موظف وتبلغ قيمة عوائدها ٥٠ مليون، ولها أسهم تبلغ ١٥٪ في شركة تأجير سيارات والتي يعمل بها ٣٠ موظف وتبلغ قيمة عوائدها ١١٠ مليون.

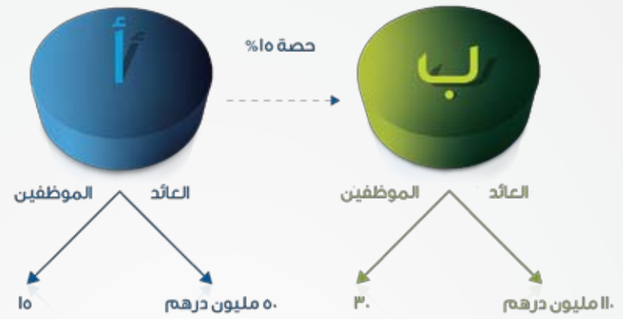

حيث أن حصة المشروع «أ» في المشروع «ب» هي أقل من ٢٠٪ يعتبر المشروع «أ»مستقلاً (لا تأثير على حصة المشروع «أ»في المشروع «ب»)
عدد موظفي المشروع «أ»= ١٥، العائد = ٥٠ مليون درهم
يصنف المشروع آ على أنه من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المشروع الشريك

يصنف أي مشروع لديه شراكات مع مشاريع أخرى تشمل شراكة بأكثر من ٢٠٪ وبأقل أو ما يعادل ٥٠٪ كمشاريع «مشتركة».

التوضيح ١٢ : المشروع الشريك

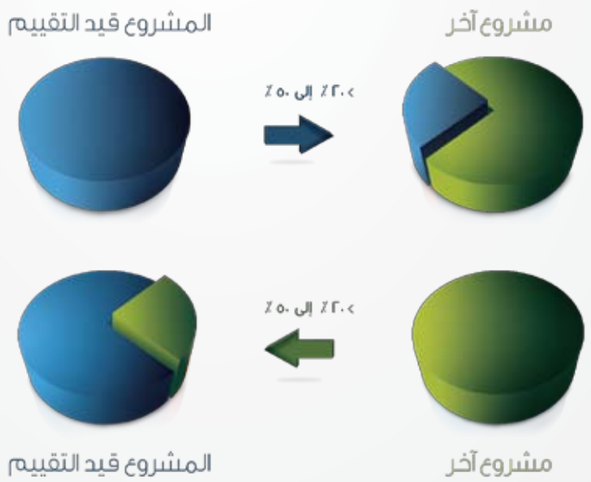

في حال اعتبار المشروع قيد التقييم بأنه مشروع شريك يتوجب إضافة الجزء الخاص بعدد الموظفين في المشروع الآخر والتفاصيل المالية إلى البيانات الخاصة لمقدم الطلب لتحديد أهليته للحصول على وضع مشروع صغير أو متوسط. يعكس هذا الجزء نسبة الأسهم أو المشاركة بحقوق التصويت بين المشروعين أي مقدم الطلب وشريكه. بناءً على ذلك، في حال كان أي مشروع شريك يملك حصة أساسية تبلغ ٣٠٪ في مشروع آخر يتوجب إضافة ٣٠٪ من عدد موظفي وعائد المشروع إلى أرقامه الخاصة.

في حال وجود العديد من المشاريع الشريكة يتوجب تنفيذ نفس نموذج الحساب لكل مشروع شريك موجود مباشرة فوق أو تحت المشروع الذي يتم تقييمه. من المهم ملاحظة أن الحساب يتوقف عند مستوى الشريك الموجود مباشرة فوق/تحت المشروع قيد التقييم.

التوضيح ١٣ : البيان التوضيحي لطريقة دمج بيانات الشريك

المشروع «أ»تحت التقييم بخصوص مؤهلات وضع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

البيانات الكاملة للمشروع «أ»(عدد الموظفين،العائد):

= ١٠٠٪ من بيانات عدد الموظفين والعوائد من مشروع «أ»+ ٣٣٪ من بيانات (عدد الموظفين، والعوائد) من المشروع «ج»+ ٤٩٪ من بيانات (عدد الموظفين، والعوائد) من المشروع «د»

التوضيح ١٤: عدم تأهيل المشاريع الشريكة (مع القيم) على أنها من المشاريع المتوسطة والصغيرة

يقدم المشروع «أ» خدمات البناء إلى كبرى الشركات الإنشائية. يبلغ إجمالي عدد الموظفين لدى الشركة ٢٠٠ موظف وعائد قدره ١٣٠ مليون درهم إماراتي. يملك المشروع«أ» مشاركة في حقوق الملكية بنسبة ٤٠٪ في المشروع «ب» وهو مصنع على نطاق ضيق للمسامير والتجهيزات لديه ٣٠ موظف وعائد قدره ٧٥ مليون درهم إماراتي.

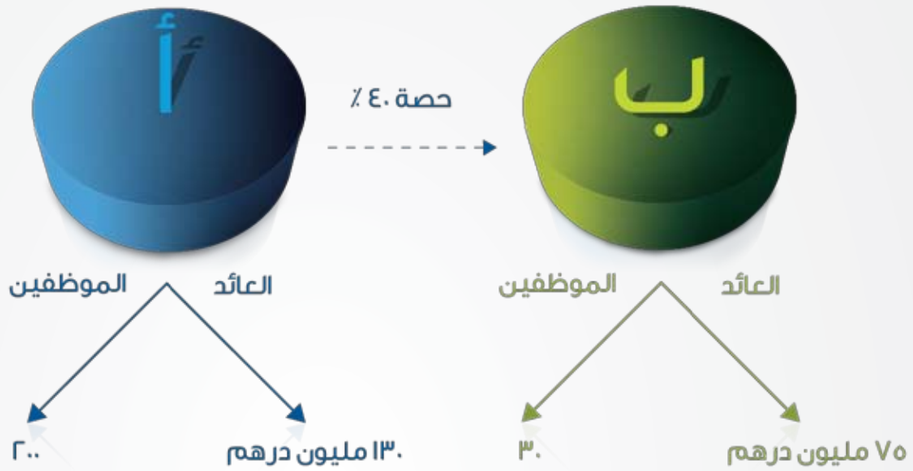

حيث أن نسبة مشاركة الحصص بين المشروعين التجاريين أكبر من ٢٠٪ وأقل من ٥٠٪ فهي تعتبر مشاريع مشتركة. يتم دمج عدد موظفي وعوائد المشروع «أ» مع الأعداد المقابلة في مشروع «ب»بالتناسب مع الحصص التي يملكها.

لذلك يبلغ عدد الموظفين الذين يتم دمجهم في المشروع «أ»= ٢٠٠+٤٠٪ X ٣٠= ٢١٢ موظف أما العوائد المدمجة في المشروع «أ»= ١٣٠ مليون درهم +٤٠٪ X ٧٥ مليون درهم = ١٦٠ مليون درهم.

بالتالي فقد المشروع «أ» تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند تقييمه على أنه «مشروع شريك».

التوضيح ١٥: المشاريع الشريكة (مع القيم) على أنها من المشاريع المتوسطة والصغيرة

يعتبر المشروع «أ» أنه مشروع تجاري لبيع الملابس بالجملة لديه ١٠ موظفين وتبلغ عوائده ١٠٠ مليون درهم. لدى المؤسسة حصة في المشروع ب تبلغ ٣٥٪. المشروع "ب" هو شركة لصناعة الأصبغة ويوجد لديه ٥٠ موظف وتبلغ عوائده ١٥٠ مليون درهم.

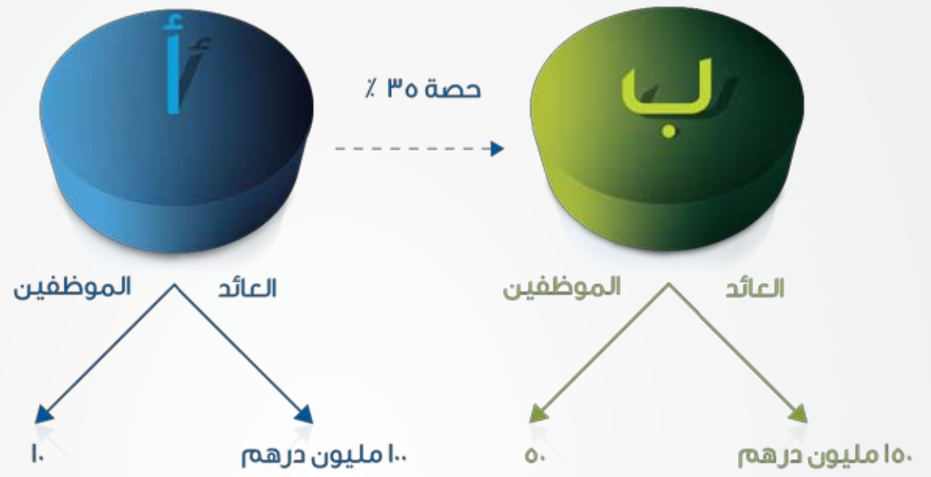

حيث أن نسبة مشاركة الحصص بين المشروعين التجاريين أكبر من ٢٠٪ وأقل من ٥٠٪ فهي تعتبر مشاريع مشتركة. يتم دمج عدد موظفي وعوائد المشروع «أ» مع الأعداد المقابلة في المشروع «ب» بالتناسب مع الحصص التي يملكها.

لذلك يبلغ عدد الموظفين الذين يتم دمجهم في مشروع «أ» = ١٠+٣٥٪ X ٥٠=٢٧ موظف أما العوائد المدمجة في مشروع «أ» =١٠٠ مليون درهم +٣٥٪ X ١٥٠ مليون درهم = ١٥٣ مليون درهم.

يتأهل مقدم الطلب «أ» على أنه من المشاريع الصغيرة (المشاريع المتوسطة) على الرغم من عدم وجود وضع مستقل له.

المادة ٣: الاستثناءات

قد يبقى المشروع التجاري مصنفاً على أنه مستقل وبالتالي لن يعتبر مشتركاً مع أي مشروع آخر حتى إذا وصلت النسبة إلى ٢٠٪ أو في حال تجاوز هذه النسبة من قبل المستثمرين المذكورين أدناه:

- شركات الاستثمار العامة وشركات رأس مال المخاطرة وممولي المشاريع التجارية.
- الجامعات ومراكز البحوث غير الربحية.
- المستثمرين الاعتباريين بما في ذلك صناديق التطوير الإقليمية.

من الممكن المحافظة على الاستقلالية أثناء الدخول في شراكات (تكون المشاركة في الحصص الهامة أكثر من ٢٠٪ وحتى ٥٠٪) مع مستثمر واحد أو أكثر من المستثمرين المذكورين أعلاه. ومع ذلك، يجوز للمستثمرين المذكورين أعلاه الحصول على حصص في المشروع لا تتعدى نسبة ٥٠٪ بشرط أن لا يكونوا مرتبطين مع بعضهم.

يتمتع كل واحد من هؤلاء المستثمرين بالحقوق بصفته شريك مساهم بشرط أن لا يتجاوز تلك الحقوق ويؤثر على إدارة المشروع.

التوضيح ١٦: الحالات الاستثنائية لقاعدة الشراكة الخاصة باستقلالية المشاريع

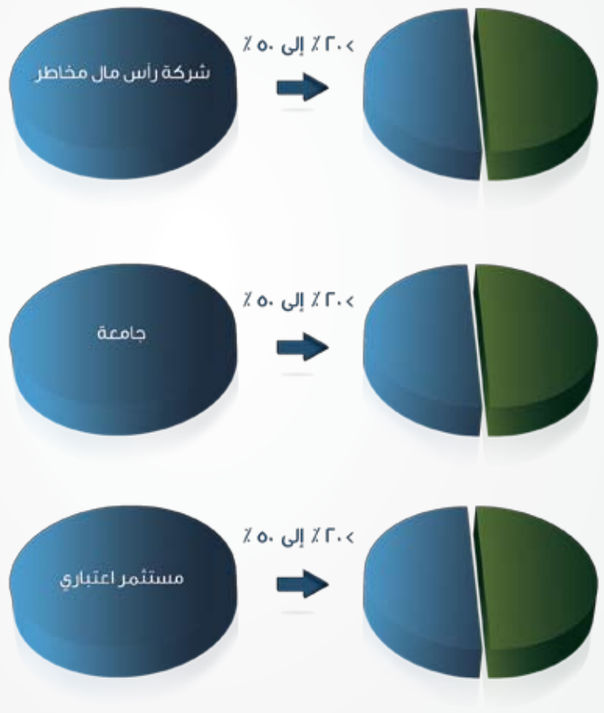

«المستثمر الاعتباري» هو مستثمر يتداول بكميات كبيرة من الأوراق المالية بالنيابة عن عدد كبير من المستثمرين الصغار الفرديين دون المشاركة بشكل مباشر في إدارة المؤسسات التي يستثمرون فيها. وتعتبر الصناديق المشتركة وصناديق المعاشات على سبيل المثال أنها مستثمرين اعتباريين.

المادة٤: وضع المؤسسات العامة

لا يعتبر المشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حال كان ٢٠٪ أو أكثر من رأس المال أو حقوق التصويت الخاصة به مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر أو بشكل مشترك أو منفرد من قبل مؤسسة حكومية واحدة أو أكثر وسبب هذا الشرط أن الملكية الحكومية قد تمنح المشاريع المذكورة منافع مالية خاصة.

**** لا تتضمن هذه القاعدة شركات الاستثمار العامة وصناديق التنمية الإقليمية كما تم وصفها أعلاه في الاستثناءات المتعلقة بقاعدة نسبة ال ٢٠٪ بالإضافة إلى المادة ٣.**

المشروع المرتبط

يتم تشكيل «الارتباط» بين مشروعين عند توفر أي من العلاقات الأربعة التالية:

المادة٥: شروط الارتباط

- إمتلاك مشروع واحد للأغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمساهمين أو الأعضاء في المشروع الآخر
- أحقية مشروع واحد تعيين أو عزل أغلبية الهيئة الإدارية أو الرقابية من المشروع الآخر
- يخول العقد الموقع بين المشاريع أو أي نص في عقد التأسيس أو النظام الأساسي الخاص بواحد من المشاريع مشروع واحد بأن يكون له تأثير مسيطر على المشروع الآخر
- يستطيع مشروع واحد بموجب اتفاقية التحكم بأغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمساهمين أو الأعضاء في المشروع الآخر

تبين كافة هذه الشروط الملحقة سيطرة واضحة يمارسها مشروع واحد على الآخر.

بشكل نموذجي (ولكن ليس في كافة الأحوال) يعتبر الارتباط بين مشروعين عندما يملك مشروع واحد (قيد التقييم) أكثر من ٥٠٪ من الحصة الرئيسية في مشروع آخر أو يملك المشروع الآخر أكثر من٥٠ ٪ من الحصة الرئيسية في المشروع مقدم الطلب.

بناءاً على ذلك، يتم تنفيذ الفحص الأول والأكثر موضوعية للتحقق من وجود هذه الحالة (أي أكثر من ٥٠٪ من الحصة الرئيسية بين مقدم الطلب وأي مشروع آخر)، في حال تحقق الحالة، تعتبر المشاريع مرتبطة، وفي حال عدم وجود دليل موضوعي وواضح عن وجود حصة أساسية مسيطرة (أي أكبر من٥٠٪). من المهم أيضاً للمؤسسة التي تقيم مقدم الطلب تحديد وإثبات عدم وجود حالات أخرى (كما هو مبين في المادة ٥) وذلك لتحديد ما إذا كان المشروع مرتبط فعلاً أو لا.

بشكل نموذجي (لكن ليس من الضروري) يعد أي مشروع مرتبط بيان حسابات مدمج يعكس تأثير العمليات والبيانات المالية المدمجة بالاشتراك مع مشروعه المرتبط (مشاريعه المرتبطة).

يتوافق نموذج العلاقة هذا عادة (ليس بالضرورة) مع الوضع الاقتصادي للمشاريع التي تشكل «مجموعة تجارية» من خلال التحكم بشكل مباشر أو غير مباشر بغالبية حقوق التصويت في أي مشروع من قبل مشروع آخر أو من خلال القدرة على ممارسة تأثير رئيسي على أي مشروع. تعتبر الشركة الفرعية المملوكة بالكامل مثال نموذجي عن مشروع مرتبط

في بعض الحالات:

- يمكن اعتبار أي مشروع أنه مرتبط بمشروع آخر من خلال شخص أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين يتصرفون بشكل مشترك .
- يجوز للمشاريع ترتيب الحسابات المدمجة طوعاً دون المطالبة بالقيام بذلك

لتحديد ما إذا كان المشروع مرتبطاً أو لا في كلتا هاتين الحالتين يتوجب التحقق ما إذا كان المشروع يحقق واحد أو أكثر من الشروط المبينة في المادة (٥)

**** بشكل خاص بهذه الحالة يجب الاهتمام بالشروط المتعلقة بالارتباط لإثبات ما إذا كان المشروع التجاري مرتبطاً بشكل فعلي. مثلاً قد يكون هناك مشاريع تجارية متعددة مع مساهم/مجموعة محلية مشتركة من المساهمين تملك نسبة٥١٪ في كل من هذه المشاريع التجارية، ومع ذلك هذه المشاريع التجارية لا تكون مرتبطة ما لم يمارس المساهم/مجموعة المساهمين تحكم رئيسي بكافة المشاريع بالتوافق مع الشروط المبينة في**

المادة٥: بناءاً على ذلك، في حال كان أي مساهم محلي يملك نسبة٥١٪ في المشاريع المتعددة ولكنه كان يتصرف بصفة شريك صامت في هذه المشاريع - لن يتم اعتبار المشاريع المتطابقة مرتبطة

التوضيح ١٧ : المشاريع المرتبطة

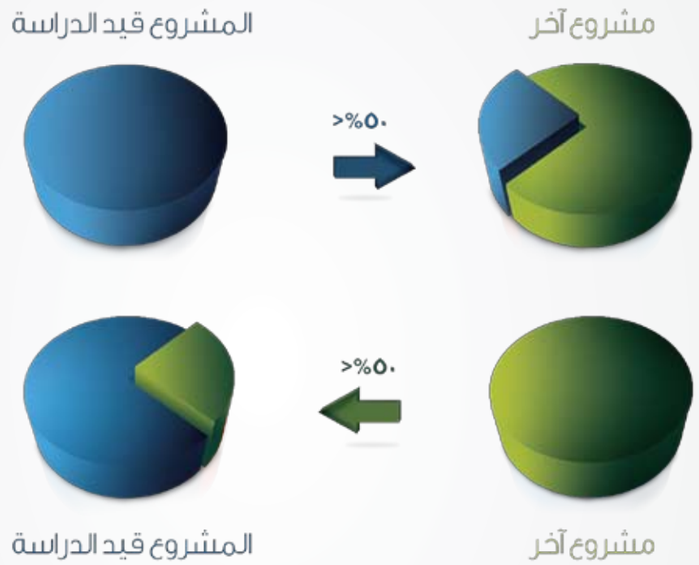

في حال الارتباط فإنه يتوجب دمج كامل (١٠٠٪) بيانات المشروع المرتبط مع بيانات المشروع قيد التقييم. للتأكد من توافق المشروع قيد الدراسة مع مستويات عدد الموظفين والعوائد المحددة في التعريف*.

يحتاج أي مشروع يتقدم بطلب إلى برنامج المشاريع المتوسطة والصغيرة/تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة إلى تقديم كشف عن الحسابات المدمجة في حال كان مرتبطاً مع هيئة واحدة أو أكثر.

* يتوافق ذلك مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS، التي تستوجب من الأطراف الذين يتمتعون بنسبة مشاركة أكبر من ٥٠ ٪ فيما بينهم، من إعداد وتقديم بيان مالي موحد

المادة٦: حالة حق الامتياز

ليس من الضروري لأي مشروعين يكونا بحالة امتياز أن يكونا مرتبطين. يعتمد ذلك على أحكام كل من اتفاقية الامتياز الفردية. في حال كان ذلك يتضمن علاقة واحدة من العلاقات الشرطية الأربعة المذكورة في السياق السابق يجب أن يتم ربط هذه المشاريع.

التوضيح١٨ : دمج بيانات المشاريع المرتبطة

المشروع «أ» تحت التقييم بخصوص أهليته ليكون من المشاريع المتوسطة والصغيرة:
إجمالي بيانات المشروع «أ» (عدد الموظفين، العوائد) = ١٠٠٪ من بيانات المشروعين (ب + أ) (عدد الموظفين ، العوائد) + ١٠٠٪ من بيانات المشروع «ج» (عدد الموظفين ، العوائد) +١٠٠ ٪ من بيانات المشروع «د» (عدد الموظفين ، العوائد).

المادة ٧: حالة العلاقات الأخرى للشريك: الارتباطات والشراكات

أ) الإرتباطات الممتدة للمشروع الشريك/المرتبط

في حال كان مقدم الطلب غير مستقل، أي لديه علاقات مع مشاريع أخرى (سواء عبر شراكات أو ارتباطات)، تتوجب دراسة الارتباطات الممتدة لشريك مقدم الطلب أو مشروعه المرتبط، أي إن كان لمشروع (شريك/مرتبط) مساهمة في الحصص بنسبة تفوق٥٠٪ في أي مشروع آخر، أو في حال كان مشروع (شريك/مرتبط) مملوك بنسبة تعلو على٥٠٪ من قبل مشروع آخر يتوجب كذلك أخذ توثيق البيانات الخاصة بالمشروع في عين الاعتبار وأن تدمج١٠٠٪ مع بيانات مقدم الطلب من أجل تقييم حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
مثال: في حال تقييم مشروع (المشروع أ)، وكان للمشروع شريك (ب)، وكان هذا الشريك بدوره مرتبطاً بمشروع آخر (ج)، يتوجب تضمين كامل بيانات المشروع «ج» ١٠٠٪ في بيانات المشروع الشريك «ب»، ومن ثم، يتم جمع نسبة البيانات المشتركة (ب + ج) بشكل متناسب إلى بيانات «أ» وذلك وفق نسبة الحصص بين «أ» و « ب». تمثل الأرقام الناتجة عن هذا الجمع عدد الموظفين والعوائد الذي يتوجب تقييمه من أجل تقييم حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمشروع «أ».

ب) الشراكات الممتدة للمشروع الشريك/المرتبط

لتجنب عملية حساب معقدة وطويلة، يبين التعريف القاعدة التالية: في حال كان لدى مشروع (شريك/مرتبط) شركاء آخرون (أي مساهمة في الحصص بنسبة أكثر من ٢٠٪ وحتى ٥٠٪)، يكون على المشروع مقدم الطلب المعني فقط إضافة البيانات الخاصة بالشريك (الشركاء) الذين يكونون أعلى منه أو أدنى منه مباشرة.
** الرجاء الرجوع إلى الأشكال٢١ و٢٢ و٢٣ في الملحقات من أجل بيان كيفية دمج البيانات الخاصة بهذه العلاقات.

التوضيح١٩ المشروع المتوازي (مع القيمة)

المشروع «أ» شركة عقارية ولديها ٢٥ موظف وتبلغ عوائدها ٨٠ مليون درهم. لدى هذه الشركة حصة في المشروع ب تبلغ ٥٢٪. من المشروع "ب" وهو شركة تمارس أعمال النظافة ويوجد لديها٤٠ موظف وتبلغ عوائدها ١٠٠ مليون درهم.

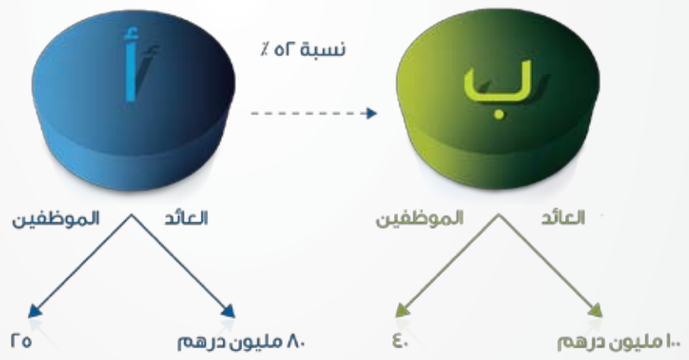

حيث أن نسبة مشاركة الحصص بين المشروعين التجاريين أكبر من ٥٠٪ فهي تعتبر مشاريع مرتبطة. يتم دمج عدد موظفي وعوائد المشروع «أ» مع الأعداد المقابلة في مشروع «ب».
لذلك يبلغ عدد الموظفين الذين يتم دمجهم في المشروع «أ» =٢٥+٤٠=٦٥ موظف أما العوائد المدمجة في المشروع «أ» = ٨٠ مليون درهم +١٠٠ مليون درهم = ١٨٠ مليون درهم.

تقييم استقلالية الأعمال

بالتالي فقد المشروع «أ» وضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند تقييمه على أنه «مشروع مرتبط».
وفي حال توافقت بيانات المشروع (عدد الموظفين والعائد الفعلي للمشروع) مع فئات التصنيف في التعريف بصرف النظر عن كون المشروع مرتبط، يستمر تصنيف المشروع ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وكما تم شرحه بشكل وافٍ، فإن حصة مسيطرة بنسبة ٢٠٪ تعتبر كمؤشر للانتقال من حالة أعمال مستقلة فعلياً إلى حالة غير مستقلة (مع أخذ المشاريع الشريكة و المرتبطة بعين الاعتبار).
تعتمد عملية دمج الأرقام الخاصة بعدد الموظفين والعوائد للمشاريع المرتبطة/الشريكة على حصة المساهمة الفعلية و طبيعة المشروع وموقع الارتباط المباشر مع المشروع قيد التقييم..

التوضيح ٢٠ : ملخص لطبيعة العلاقات والدمج

الحصة	التصنيف	السيطرة	عملية الدمج
أقل من أو تساوي ٢٠٪	مشروع مستقل	لا سيطرة/تأثير قليل	لا يوجد دمج للعوائد أو للموظفين
بين ٢٠٪ و٥٠٪	مشروع شريك	تأثير واضح	دمج حسب النسب (للعوائد والموظفين) الخاصة بالمشاريع الشريكة وذلك وفق الحصص
أكثر من ٥٠٪	مشروع مرتبط	سيطرة كاملة	دمج ١٠٠٪ من العوائد والموظفين الخاصة بالمشاريع المرتبطة

الخاتمة

يعتبر التعريف أداة في غاية الأهمية من أجل تطبيق الخطوات والبرامج الفعالة في دعم تطور ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و يعمل كنقطة البداية وحجر الأساس لإطلاق مختلف المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يعد إطار عمل لجمع الإحصائيات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع.

وتعمل عدة مؤسسات حكومية وشبه حكومية وخاصة، بما فيها المصارف المعنية بنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على تشجيع استخدام التعريف من أجل ضمان تحقيق الفوائد المستهدفة.

و يجب العلم بأن هناك فرق واضح بين تطبيق التعريف لغايات جمع الإحصائيات وبين تقييم حالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويلها وتطوير برامجها.

سيكون جمع الإحصائيات في الفترات القريبة والمتوسطة محدوداً على تحديد متغيرات التعريف (مثل العوائد وعدد الموظفين) في كافة الأعمال وذلك من أجل الجمع والتحليل وإعداد التقارير والنشر. ولذلك، لا يعتبر جمع المتغيرات المتعلقة باستقلال العمل وتقييم العلاقات الناتجة عن ذلك من الأساسيات التي سيتم العمل عليها في المرحلة الأولى من تطبيق التعريف.

ومن جهة أخرى، وفي حال تطبيق التعريف لغاية تقييم حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يعتبر اختبار استقلالية العمل في غاية الأهمية لتحديد وغربلة وانتقاء المرشحين الأقوى من ضمن مقدمي الطلبات الخاصة بالتمويل أو الدعم أو المنح أو التدخل الحكومي أو البرامج الأخرى والسياسات الموجهة والمصممة من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة إلى ما سبق، و لاتباع أفضل الممارسات العالمية، يجب أن تتم مراجعة هذا التعريف بشكل دوري (مرة كل ثلاث سنوات على الأقل)، للتأكد من موافقته للتطورات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية والسياسية في الدولة إلى جانب التطورات العالمية المستمرة.

الشكل التوضيحي٢١

المشروع «أ» مرتبط بالمشروع «ب» من خلال امتلاك «ب» لنسبة ٦٠٪ من حصص «أ».
وفي نفس الوقت، لدى «ب» شريكين آخرين، «ج»و«د»، الذين يمتلكان نسبة ٣٢٪ و٢٥٪ في «ب» تباعاً.

المشاريع	العلاقة
ب - أ	مرتبطة
ب - د	شريك
ب - ج	شريك

«أ» هو المشروع الخاضع للتقييم من أجل حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بيانات المشروع «أ» المدمجة (الموظفين، العوائد) = ١٠٠٪ من بيانات «أ» (الموظفين، العوائد) + ١٠٠٪ من بيانات «ب»+ ٣٢٪ من بيانات «ج» (الموظفين، العوائد) + ٢٥٪ من بيانات «د»(العوائد والموظفين).

الشكل التوضيحي٢٢

المشروعان «ب»و«ج» شريكان في المشروع «أ»، ويمتلك كلاهما حصة مسيطرة في المشروع «أ» تبلغ ٣٨٪. المشروع «ب» مرتبط كذلك بالمشروع «د» بامتلاك حصة بنسبة ٦٠٪، وكل من «ج» و «هـ» شريكان بنسبة ٤٠٪

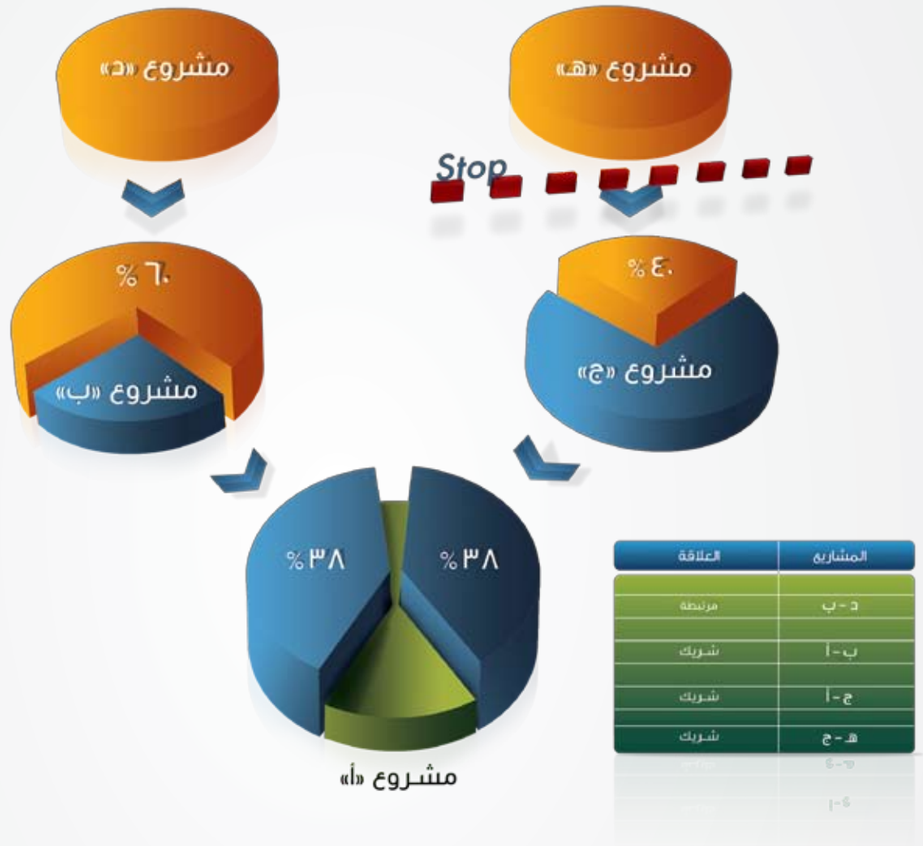

المشاريع	العلاقة
د - ب	مرتبطة
ب - أ	شريك
ج - أ	شريك
هـ - ج	شريك

«أ» هو المشروع الخاضع للتقييم من أجل حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بيانات المشروع «أ» المدمجة (الموظفين، العوائد) = ١٠٠٪ من بيانات «أ» (الموظفين، العوائد) + ٣٨٪ من بيانات «ب+د» (الموظفين والعوائد) + ٣٨٪ من بيانات «ج» (العوائد والموظفين). وكما هو مبين في المادة ٧، لا يتم اعتبار سوى الشركاء المعنيين بمقدم الطلب بشكل مباشر توزيعياً أو إنتاجياً . ولذلك، فإن أثر العلاقة «ج-هـ» لن يؤخذ في عين الاعتبار.

الشكل التوضيحي٢٣

للمشروع «أ» ثلاثة مستثمرين، «ب»و«ج» و«د»، يمتلكون نسبة ١٦٪ ، ١٧٪ و ١٩٪ من رأس مال «أ» أو حق التصويت فيه. الشركاء بدورهم مرتبطون ببعضهم البعض، بشكل مجموعة من المشاريع المرتبطة: «ب» يمتلك حصة مسيطرة في «ج» بنسبة ٧٠٪، و«ج» بدورها تمتلك حصة ٦٠٪ في «د».

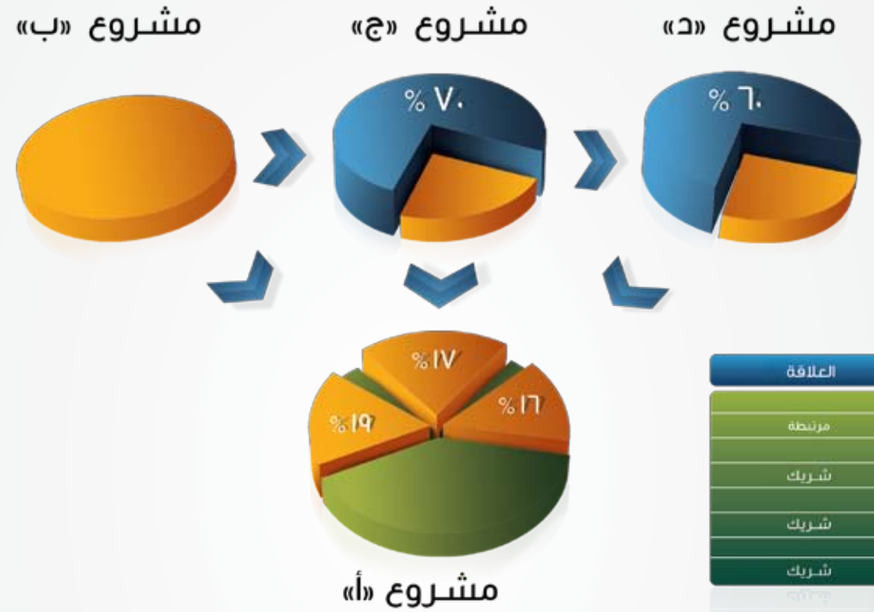

المشاريع	العلاقة
د - ج - ب	مرتبطة
أ - ب	شريك
أ - ج	شريك
أ - د	شريك

«أ» هو المشروع الخاضع للتقييم من أجل حالة تصنيفه ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يبدو المشروع «أ» في الوهلة الأولى مستقلاً، حيث أن «ب»و «ج»و«د» لا يمتلكون أكثر من ٢٠٪ من الحصص في «أ». ومع ذلك، فإن علاقة «ب»و «ج»و«د» ببعضهم البعض، كمجموعة، يعني امتلاكهم لنسبة ٥٢٪ في «أ».
بيانات المشروع «أ» المدمجة (الموظفين، العوائد) = ١٠٠٪ من بيانات «أ» (الموظفين، العوائد) + ١٠٠٪ من بيانات «ب» (الموظفين، العوائد) + ١٠٠٪ من بيانات «ج» (الموظفين، العوائد) + ١٠٠٪ من بيانات «د» (الموظفين، العوائد).

تصنيف الصناعة- القطاعات

الرمز	النشاط (وفق المعيار الدولي للتصنيف الصناعي ISIC Rev 4)	التصنيف وفق لقطاعات التعريف
أ	**الزراعة و الغابات والأسماك ١ - ٣**	
١	إنتاج المحاصيل والحيوانات، الصيد ونشاطات الخدمات الأخرى	تقديري
٢	زراعة الغابات وتقطيع الأخشاب	تقديري
٣	صيد الأسماك ومزارع الأسماك	تقديري
ب	**استخراج المعادن والتحجير ٥ - ٩**	
٥	استخراج الفحم والليجنيت	تقديري
٦	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	تقديري
٧	استخراج المعادن الخام	تقديري
٨	استخراج المعادن الأخرى والتحجير	تقديري
٩	نشاطات وخدمات دعم استخراج المعادن	تقديري
ج	**الصناعةالتحويلية ١٠ - ٣٣**	
١٠	صناعة منتجات الأغذية	صناعة
١١	صناعة المشروبات	صناعة
١٢	صناعة منتجات التبغ	صناعة
١٣	صناعة الأقمشة	صناعة
١٤	صناعة الملابس	صناعة
١٥	صناعة المنتجات الجلدية وما يتعلق بها	صناعة
١٦	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء المفروشات وصناعة المنتجات من القش ومواد الحياكة	صناعة
١٧	صناعة الورق والمواد الورقية	صناعة
١٨	الطباعة وإعادة صناعة المواد المسجلة	صناعة
١٩	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	صناعة
٢٠	صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	صناعة
٢١	صناعة المنتجات الدوائية الأساسية ومواد التحضير الدوائي	صناعة
٢٢	صناعة المطاط والمنتجات البلاستيكية	صناعة
٢٣	صناعة المنتجات غير المعدنية الأخرى	صناعة
٢٤	صناعة المعادن الأساسية	صناعة
٢٥	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة، باستثناء الآلات والمعدات	صناعة
٢٦	صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	صناعة
٢٧	صناعة الأدوات الكهربائية	صناعة
٢٨	صناعة الآلات والمعدات	صناعة
٢٩	صناعة السيارات والمقطورات وشبه المقطورات	صناعة
٣٠	صناعة أجهزة التنقل الأخرى	صناعة
٣١	صناعة المفروشات	صناعة
٣٢	الصناعات الأخرى	صناعة
٣٣	أدوات الإصلاح والتركيب للآلات	صناعة

الملحق

الرمز	النشاط (وفق المعيار الدولي للتصنيف الصناعي ISIC Rev 4)	التصنيف وفق لقطاعات التعريف
د	**إمدادات الكهرباء و الغاز والبخار وتكييف الهواء (٣٥)**	
٣٥	الكهرباء والغاز والبخار والتكييف الهوائي	تقديري
هـ	**إمدادات المياه، أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة**	
٣٦	جمع المياه ومعالجتها وتوريدها	تقديري
٣٧	الصرف الصحي	تقديري
٣٨	جمع المياه ومعالجتها والنشاطات التصريف واسترداد المواد	تقديري
٣٩	نشاطات المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى	تقديري
و	**التشييد**	
٤١	إنشاء المباني	خدمات
٤٢	الهندسة المدنية	خدمات
٤٣	خدمات الإنشاء المختصة	خدمات
ز	**تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية**	
٤٥	البيع بالجملة والتفرقة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	تجارة
٤٦	البيع بالجملة، باستثناء السيارات والدراجات النارية	تجارة
٤٧	البيع بالتفرقة، باستثناء السيارات والدراجات النارية	تجارة
ح	**النقل والتخزين**	
٤٩	النقل البري والنقل عبر الأنابيب	خدمات
٥٠	نقل المياه	خدمات
٥١	النقل الجوي	خدمات
٥٢	المخازن ونشاطات الدعم للنقل	خدمات
٥٣	خدمات البريد والتوصيل	خدمات
ط	**أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية**	
٥٥	السكن	خدمات
٥٦	نشاطات خدمة الطعام والشراب	خدمات
ي	**المعلومات والإتصالات**	
٥٨	خدمات النشر	خدمات
٥٩	إنتاج الأفلام والفيديو وبرامج التلفاز، خدمات تسجيل الصوت والموسيقى	خدمات
٦٠	نشاطات البرمجة والإذاعة	خدمات
٦١	الاتصالات عن بعد	خدمات
٦٢	برمجة الكمبيوتر، الاستشارة والخدمات المتعلقة	خدمات
٦٣	نشاطات خدمة المعلومات	خدمات
ك	**الأنشطة المالية وأنشطة التأمين**	
٦٤	نشاطات الخدمات المالية، باستثناء التأمين وتمويل التقاعد	خدمات
٦٥	التأمين، إعادة التأمين وتمويل التقاعد، باستثناء الضمان الاجتماعي الإلزامي	خدمات
٦٦	النشاطات المرافقة للخدمات المالية ونشاطات التأمين	خدمات

الملحق

الرمز	النشاط (وفق المعيار الدولي للتصنيف الصناعي ISIC Rev 4)	التصنيف وفق لقطاعات التعريف
ل	**الأنشطة العقارية**	
٦٨	الأنشطة العقارية	خدمات
م	**الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية**	
٦٩	النشاطات القانونية والمحاسبية	خدمات
٧٠	نشاطات المكاتب الرئيسية، خدمات إدارة استشارية	خدمات
٧١	نشاطات معمارية وهندسية، الاختبار والتحليل التقني	خدمات
٧٢	البحث والتطوير العلمي	خدمات
٧٣	الإعلان والبحث التسويقي	خدمات
٧٤	النشاطات المهنية والعلمية والتقنية الأخرى	خدمات
٧٥	النشاطات البيطرية	خدمات
ن	**أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم**	
٧٧	نشاطات التأجير	خدمات
٧٨	نشاطات التوظيف	خدمات
٧٩	وكالات السفر وإدارة الجولات السياحية وخدمات الحجز وغيرها من النشاطات المتعلقة	خدمات
٨٠	خدمات الأمن والتحقيق	خدمات
٨١	نشاطات الخدمات الخاصة بالمباني وتنسيق الحدائق	خدمات
٨٢	إدارة المكاتب ودعم المكاتب وغيرها من خدمات دعم الأعمال	خدمات
س	**الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري**	
٨٤	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	خدمات
ع	**التعليم**	
٨٥	التعليم	خدمات
ف	**أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية**	
٨٦	نشاطات الصحة البشرية	خدمات
٨٧	نشاطات العناية السكانية	خدمات
٨٨	نشاطات العمل الاجتماعي، باستثناء السكن	خدمات
ص	**الفنون والترفية والترويح**	
٩٠	النشاطات الإبداعية والفنية والترفيهية	خدمات
٩١	المكتبات والأرشيف والمتاحف والنشاطات الثقافية الأخرى	خدمات
٩٢	نشاطات المقامرة والرهان	خدمات
٩٣	الرياضة والترفيه والاستجمام	خدمات
ق	**أنشطة الخدمات الأخرى**	
٩٤	نشاطات المنظمات ذات العضوية	خدمات
٩٥	إصلاح أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المنزلية الأخرى	خدمات
٩٦	نشاطات الخدمات الشخصية الأخرى	خدمات

الملحق

الرمز	النشاط (وفق المعيار الدولي للتصنيف الصناعي ISIC Rev 4)	التصنيف وفق لقطاعات التعريف
ر	**أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص**	
٩٧	الخدمات المنزلية كصاحب عمل لمستخدمين في المنازل	تقديري
٩٨	المنتجات والخدمات المختلفة، نشاطات خاصة للاستخدام الشخصي داخل المنازل	تقديري
ش	**أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية**	
٩٩	أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية	تقديري

ملاحظة حول القطاعات «التقديرية» (ISIC Rev 4)

لا يستثني التعريف أية نشاطات أعمل تتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن بعض نشاطات الأعمال/القطاعات المصنفة «تقديرياً» تضمن تقدير الجهة التي استخدمت التعريف من أجل تقييم مؤهلات مقدم الطلب لحالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تم اعتبار الفئة «أ» (الزراعة و الغابات والأسماك) والفئة «ب» (استخراج المعادن والتحجير) كقطاعات أساسية في الاقتصاديات الكلاسيكية ويتم التعامل معها عادة بشكل يختلف عن القطاعات الثانوية. لا يستخدم مصطلح المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا بشكل نادر عند الإشارة إلى هذه القطاعات. وفي الحقيقة، فإن عملية تسجيل مثل هذه الأعمال تتم عادة من قبل وكالات مختلفة عن السجل التجاري الاعتيادي. ووفق ما سبق، يتوجب تطبيق تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المشاريع المصنفة تحت الفئة «أ» أو «ب»، ويجب أن يتم التعامل معها كصناعة أو تجارة أو خدمات وفقاً لأقرب توافق مع أحد هذه الفئات الثلاث.

مثال: المشروع الذي يندرج ضمن الفئة «ب»، النشاط (٩)، أي نشاطات خدمات استخراج المعادن، من الممكن أن يصنف كخدمات، بينما يصنف المشروع المندرج تحت النشاط (٦)، استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، كصناعة. ولذلك، فإن التقدير فيما يتعلق بالطبيعة الفعلية للنشاط الذي يمارسه المشروع المتقدم بطلب تمويل أو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يصبح مهماً.

- تقع الفئات «د» و «هـ» عادة في نطاق العمل الحكومي. ولذلك، وضمن هذه الفئات، يتوجب تطبيق التقدير لتحديد إذا ما كان العمل (المتقدم بطلب تمويل/دعم/برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة) هو هيئة حكومية أو هيئة مدعومة حكومياً، أو هيئة خاصة مندرجة تحت خدمات الدعم في الهيئة الحكومية المعنية (وفي هذا الحال من الممكن أن تعتبر مخولةً للتأهل لتكون مشاريع صغيرة ومتوسطة حسب عملية التعريف الاعتيادية).

مثال: ضمن الفئة «هـ»، النشاط (٣٧)، يعتبر التصريف الصحي مرتبطاً بنطاق عمل البلدية، بينما قد يكون النشاط (٣٩) (نشاطات المعالجة وخدمات إدارة النفايات) فعلياً مشروعاً خاصاً يقدم الدعم لهيئة حكومية أكبر (وفي هذا الحال يعتبر المشروع مؤهلاً للتصنيف كمشروع صغير ومتوسط مع انطباق الشروط الاعتيادية).

- تقع الفئة «ر» عادة ضمن نطاق نشاطات الأعمال غير المنظمة

- تكون الفئة «ش» عادة منظمات أجنبية/دبلوماسية متواجدة في الإمارات العربية المتحدة، مثل قواعد عسكرية لدول أجنبية أو مكاتب تابعة للأمم المتحدة.